المحاضره الاولى

المشكلات النظرية والمنهجية في دراسة الأسرة

- يعتبر علم الاجتماع العائلي من أحدث فروع علم الاجتماع التي تبلورت موضوعاتها ومناهجها ، كما يعد في نفس الوقت من أخصب فروع علم الاجتماع من حيث المشكلات الهامة والقضايا التي تتجدد أهميتها ويتعاظم وزنها في مجتمعنا الحديث أيا كان موقعه على خريطة الكرة الأرضية ومهما تباينت الاتجاهات الفكرية التي تتبناها .
- وسأحاول في هذا الفصل أن أضع يدي على بعض المشكلات المعاصرة وأبرز ملامح بعض القضايا التي تشغل إهتمام العاملين في هذا الحقل الهام من حقول الدراسة الاجتماعية . وفي إعتقادي أن بلورة المشكلات وأبراز القضايا الجوهرية الجديرة بالدراسة يمثل أسهاماً كبيرا على طريق نمو العلم وعاملاً هاماً في توجيه الدراسات والبحوث في حقل ذلك العلم . ومن ثم يزداد إقتناعي كلما وضعت يدي على إحدى تلك المشكلات وأجملتها إلى جانب المشكلات الأخرى أننى أساهم بذلك في وضع ما يمكن أن يكون برنامجا للدراسات والبحوث العلمية في هذا الفرع الحيوي من فروع الدراسة الإجتماعية العلمية .

مقدمه:

- ولعل كل مشتغل بالعلوم الإجتماعية – على إتساعها وتشعبها – يدرك إدراكا واضحا ليس في حاجة إلى تدليل أن إهتمام المفكرين بالأسرة وخصائصها ومشكلاتها إهتمام يضرب بجذور عميقة في تاريخ الفكر الإنساني ، بل يكاد يكون قديماً قدم الفكر الإنساني نفسه ، ولا نعرف حضارة راقية –خلفت لنا تراثاً مكتوباً – لم يهتم مفكروها بالأسرة من زاوية أو أخرى . ولكن الاهتمامات تتنوع وتتباين ، فمن اهتمامات فلسفية إلى أخرى أخلاقية إلى ثالثة تأملية .. إلخ وهي جميعاتجاهات بعيدة بعداً شديداً عن الإهتمامات العلمية الموضوعية التى يحاول العلماء المعاصرون تأصليها وتدعيمها وتطويرها .

- ويمكن القول بأن دراسات الزواج والأسرة قد شهدت مرحلة طويلة تمتد منذ بداية التاريخ المدون وحتى منتصف القرن التاسع عشر : « وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفي – الخرافي أو التأملي – في موضوع الأسرة ، كما يتمثل في : التراث الشعبي عن الأسرة ، وكتابات الادباء ، والتأملات الفلسفية . وربما كان من أعلام هذا الفكر في عالم الأدب : شكسبير وروبرت واليزابيث براوننج ، ووالت وايتمان ، وفي عالم الدين : كونفوشيوس ، وسانت أوغسطين ، وفي عالم الفلسفة : أفلاطون ، وأرسطو ، وجون لوك ... إلخ .

- إلا أن الدراسة العلمية للأسرة لم تبدأ تتخذ شكلها الحالي المعروف إلا منذ نحو مائة عام فقط ، أي في تاريخ لاحق بكثير –نسبياً – على قيام علم الاجتماع الأم واستقلاله ورسوخ أقدامه . ولم تتحقق تلك النقلة التاريخية إلا تحت وطأة التغيرات الهائلة والمشكلات العنيفة والتوترات التي أصابت النظام الأسري في المجتمعات الغربية في أعقاب الإنقلاب الصناعي وما عاصره وترتب عليه من تغيرات إجتماعية عمية وبعيدة المدى . ومن هنا يمكن القول بأن قيام علم الاجتماع العائلي وترسخ أقدامه كان وليد حاجة عملية ومتطلبات يومية فرضتها طبيعة الحياة ودفعت إليها ظروف مرحلية ، وأن كانت الأمور بعد ذلك قد سارت سيرة أخرى .

- فقد أناد علماء الاجتماع من إلتفات النظر إلى أهمية الأسرة كواحد من أبرز النظم الإجتماعية ، ومن ثم شرعت الأقلام تلقى الضوء على مختلف جوانب هذا النظام وكان من الطبيعي أن يكون أ ً صحاب التأملات النظرية والانساق الفكرية أول وكذلك أبرز المشاركين في هذا السياق . هكذا دخلت دراسات الأسرة في حقل علم الاجتماع في حمى الدراسة التطورية التى كانت "موضة" الفكر في ذلك الوقت . وطالعتنا دراسات عن تطور حجم الأسرة ، ونظام الانتساب (إلى الأم أو الأب) ، والزواج .. إلخ . وتأتي على رأس تلك الدراسات التطورية دراسة باخوفين Bachofen عن "النظام الأمومي" ، ودراسات هنري سمنر مين Maine ، ولويس مورجان ، وأدوارد وستر مارك ، وتايلور ، وهوارد ، وغيرهم من العلماء .

- ومع أن هذه الدراسات الوفيرة والمستفيضة ذات الاتجاهات التطورية كانت تستهدف في الأصل إثراء فهمنا وتنمية معلوماتنا عن الأسرة المعاصرة ، حيث أن الدراسة التاريخية إنما تهدف في نهاية الأمر إلى تمكننا من رؤية الحاضر على نحو أفضل ، مع ذلك تاهت تلك الدراسات ، وضل معظم أصحابها طريقهم ، بل إنحرف بعضهم بالفعل عن جادة الصواب ، وإنفصلت الدراسة التاريخية (التأملية الظنية أساساً)نفإصالاً يكاد يكون تاماً عن الواقع الأسري القائم في المجتمعات المعاصرة . وهكذا أصبحنا أمام وضع متناقض ، ففي الوقت الذي توجد فيه تحت أيدينا معلومات هائلة وتفاصيل وفيرة عن نظم الأسرة والزواج في المجتمعات التي تعرف بالبدائية وفي المجتمعات الموغلة في القدم ، تكاد تفتقرفإقراراً كلياً إلى تصور متكامل معتمد على أسس أمبريقية عن تطور أشكال الأسرة والزواج في المجتمعات المعاصرة .

- ولا شك أن هذا الوضع الصارخ يفرض على المشتغلين بعلم الإجتماع العائلي ضرورة العودة إلى الظروف المعاصرة للأسرة والزواج والتركيز عليها ، وإعطائها حقها من العناية سواء على مستوى جمع المادة ، أو تحليل المادة المتاحة والتي كانت مهملة في الماضي . فإذا كانت الأسرة أحد النظم الاجتماعية الكبرى والأساسية في أي مجتمع ، ومن ثم فإن حاجتنا إلى فهم المجتمع المعاصر الذي تعيش فيه هذه الأسرة وتتفاعل معه .

- ولكن علينا أن نتساءل ، هل كان ذلك التقصير الواضح في دراسة الأسرة المعاصرة راجعاً إلى قصور في المنهج المستخدم ، وهل من شأن الإرتقاء المنهجي في هذا الحقل أن ترتقي مستويات الدراسة ، وتقترب جهود الباحثين من مشكلات المجتمعات المعاصرة ؟ تلك كلها أمور يمكن أن تزداد إيضاحاً إذا ما أولينا موضوع المنهج في دراسات الاجتماع العائلي قدراً من إهتمامنا .

مشكلة المنهج الملائم:

- أشرت من قبل إلى أن الدراسات التطورية للأسرة والزواج ظلت تتخبط وتتصارع وتتناقض في نتائجها وتتباعد في إتجاهات ، ولعل السبب الرئيسي لهذا التخبط وهذا التناقض هو فإفتقارها جميعاً إلى القدر الواجب من التأصيل الأمبيريقي لدراساتها . وفي رأي أنها لو فعلت لأستطاعت أن تهتدى إلى سواء السبيل منذ فترة مبكرة . ووسط تيار التطورية الجارف برزت محاولتان ، كانتا بمثابة إستثناء من الطابع العام في ذلك الوقت ، وأعنى دراسات الألماني فيلهلم هيزيش ريل Riehl ، والفرنسي فريدريك لوبلاي Le play .

- ففي ذلك الوقت أصدر ريل كتابة الشهير عن "الأسرة" (وهو يمثل المجلد الثالث من كتابه الضخم "التاريخ الطبيعي للشعب" ، ١٨٠٠) . وفي نفس العام – وعلى غير موعد – أصدر فريدريك لوبلاي كتابه الأشهر "العمال الأوربيون"الواقع في ست مجلدات كبيرة ، ومن الجدير بالذكر أن كلا المؤلفين كان يؤمن إيماناً عميقاً بالتراث الاجتماعي الأصيل لمجتمعه ، وكان يهدف إلى تغييره وإصلاحه ، بهدف الارتقاء به وتخليصه من الشوائب ، فكان كلاهما رومانسياً ، وأن إختلفت التفاصيل بالنسبة لكل منهما في بعض الملامح المميزة .

- على أن السمة البارزة المميزة لعمل كلا العالمين هي محاولتهما الرائدة ، والتي جاءت مستقلة عن كل منهما ، للإعتماد في جمع مادته وإستقاء معلوماته وبناء تعميماته على الملاحظة ، ملاحظة الواقع القائم المائل أمامهما ، فكانا بذلك رواداً في المنهج الأمبيريقي للدراسة الاجتماعية للأسرة ، بل أن لوبلاي قد توسع في تطبيق أسلوبه الجديد وأرساه على أسس جعلته يعد بحق رائد البحث الأمبيريقي في علم الاجتماع كله .

- وقد تجمعت حول لوبلاي مجموعة من الباحثين الذين تعلقوا بأفكاره الاصلاحية ، كما جذبتهم أساليبه في البحث . وقد أصدروا دورية عملية أطلقوا عليها اسم "العلم الاجتماعي" . وركزت بحوث تلك المجموعة في بادئ الأمر على الدراسات الإقليمية ، ثم ما لبثت بعد ذلك أن وسعت نطاق بحثها بحيث أجرت دراسات تغطي بلاداً بأكملها .
  - وأتخذت تلك البحوث –سيراً على نهج لوبلاي – من الأسرة وحدة للمقارنة .
  - وظلت الدراسات المونوجرافية لهذه الجماعة بمثابة أعلى لكل البحوث الأمبيريقية .

قضية القوانين العامة في تطور الاسرة "قانون التقلص":

- أشرت من قبل إلى أن الدرلسات التطورية قد أفرزت كماً هائلا من المادة عن المجتمعات التي تعرف بالبدائية وعن المجتمعات العتيقة الموغلة في القدم ، في الوقت الذي صرفت فيه الإهتمام عن دراسة الأسرة في ظل ظروف الحياة المعاصرة . ووجه الأهمية في إتصال دراسات الأسرة من الماضي السحيق إلى الحاضر أننا لا نستطيع أن نحدد ما إذا كان هناك قانون تطوري واحد يحكم تطور أشكال الأسرة ووظائفها ، أو نظم الزواج وأشكاله منذ العهود القديمة إلى اليوم .

- ولعل القانون التطوري الوحيد الذي يمكن أن يعد مؤقتا موجهاً نظرياً لهذا النوع من الدراسات "قانون التقلص" الذي قال به دور كايم . والذي يذهب إلى أن حجم الأسرة أخذ في الإكماش أو التقلص تدريجياً من دوائر (قرابية) أوسع إلى دوائر أضيق فأضيق . بحيث نصل في نهاية المطاف إلى "الاسرة الازدواجية" التي نعرفها في عالم اليوم ، والتي لا تضم سوى الزوج والزوجة وأولادهما المباشرين . ومن هنا يصبح الزواج هو العامل الأول والأساسي في تكوين الاسرة ، وفي التأثير على حجمها وظروفها .

- ولقد كان دور كايم يعتقد في بادئ الأمر أن هذا القانون ينطبق على تطور الأسرة منذ أقدم النظم الاجتماعية حتى الوقت الحاضر ، وأن بالإمكان إثبات ذلك والتدليل عليه . ولكن لا شك أن توسيع مجال إنطباقه على هذا النحو لا يصمد أمام الشواهد التي تخالف ذلك وتضعف من هذا الحكم العام . وربما كان الأقرب إلى الصواب القول بأن هذا القانون ينطبق على تطور نظام الأسرة منذا العصر الكلاسيكي حتى العصر الحاضر ، مع فتح باب الإحتمال بأن يكون هذا التقلص قد تكور أكثر من مرة في بعض المجتمعات على إمتداد هذا الحيز الزمني . أي أن الأسرة قد وصلت إلى هذا الحجم الصغير مرة ثم عادت فإتسعت دائرة القرابة من جديد ، وعادت إلى التقلص في تاريخ لاحق ، وهكذا يمكن تصور العملية بشكل دوري .

- ويمكن القول بأن دورة الحياة الأسرية تستمر الآن نحو عشرين عاماً فقط ، نظراً للإنخفاض العام في سن الزواج في الوقت الحاضر . بحيث أنه بعد إستقلال الجيل الجديد عن الوالدين بعد إنتهاء دورة الحياة الأسرية يعود الزوجان وحيدين من جديد . ولعل هذا التطور يؤكد لنا المعني الذي ذهب إليه دور كايم عندما وصف الزواج بأنه "المجال المحوري للأسرة والنقطة الوحيدة فيها التي تتصف بالدوام والاستمرار" .

- ويجب ألا يزعجنا قصر مدة دورة الحياة الأسرية ، فقد نبه نفر من علماء الاجتماع العائلي إلى أن الحفاظ على التنظيم العائلي بعد الفترة المعينة الواجبة يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على حياة الأسرة في مجموعها وعلى مصالح أفرادها .

- وقد أطلق رينية كونيج على هذا الوضع اسم "التنظيم المفرط" أو المبالغ فيه . حيث يمكن أن يترتب عليه بعض المظاهر المعروفة مثل إرتباط الرجل بأمه إرتباطاً أكثر من اللازم ، كما يحدث في أوربا على سبيل المثال ، أو ما يحدث في اليابان من تحكم الحماة (أم الزوج)في زوجة ابنها بدرجة مبالغ فيها أيضاً ، بينما نجد في الولايات المتحدة هذه العلاقة قائمة بين البنت وأمها ... وهكذا .
- وجميعها مواقف مرضية تؤدي إلى خلق العديد من المشكلات والأزمات التي تخيم على جو الحياة الأسرية .

الأسرة كجماعة من نوع خاص:

- من النتائج الإيجابية التي أدي اليها التطور النظري لعلم الاجتماع العائلي المعاصر إكتمال النظر إلى الأسرة كجماعة من نوع خاص ، هذا في نفس الوقت الذي وصلت فيه نظرية علم الاجتماع عن الجماعات الإنسانية إلى مزيد من الدقة والعمق بسبب الحوار مع دارسي علم الاجتماع العائلي .

- والجدير بالذكر هنا أيضاً أن الإسهامات النظرية الأوربية في هذا المجال قد جاءت في أعقاب مبادرات نظرية أمريكية رائدة . حيث سبق تشارلز كولي Gooley (في كتابه التنظيم الاجتماعي الصادر عام ١٩٠٩) إلى مناقشة مشكلة "الجماعات الأولية" وتحديد ملامح هذا النوع من الجماعات الإنسانية وخصائصه الأساسية .
- وعلى الرغم من أن جانباً من وجهة نظر كولي حول هذا الموضوع نبت أمريكي خالص ، وثمرة حوار وتأمل لظروف أمريكية متميزة ، إلا أنه كان عظيم الأهمية بالنسبة لعلم الاجتماع العام كله بصفة عامة ، ولعلم الاجتماع العائلي على وجه الخصوص .
- وخلاصة رأي كولي أن الجماعات الأولية ، تعد أولية من الناحية الزمنية ومن ناحية طبيعتها على السواء ، أي أنها تلك الجماعات التي تؤثر على نمو الشخص في مراحله الأولى سابقة بذلك أي جماعة أخرى (حيث تعد المسئولة عن بناء الشخصية الاجتماعية الثقافية) .
- وأن تأثيرها ينفذ إلى أعماق شخصية الفرد ويسمها في مجموعها (على خلاف "الجماعات الثانوية" ، أو الإتحادات بالمعنى الواسع التي يقتصر تأثيرها على جانب واحد بعينه من جوانب حياته ، ومن ثم يظل هذا التأثير مقتصراً على السطح فقط) . كذلك تتمثل الجماعة الأولية في طائفة من علاقات المواجهة الوثيقة التي تتميز بالترابط والتعاون .
- إلا أنه حدث بعد ذلك أن تراجع التأكيد على سمة التجاور المكاني كخاصية مميزة للجماعات الأولية ، حيث ثبت أنه من الممكن قيام علاقات شخصية وثيقة وأليفة بالرغم من الإنفصال المكاني بين أفراد الجماعة الأولية . وقد أثبت هذا – علاوة على ذلك – الأهمية الكبرى التي تتمتع بها العلاقات العائلية كمصدر لمادة البحوث والدراسات في علم الاجتماع العائلي .
- وإتفق جمهرة الباحثين على أن أهم الجماعات الأولية هي : الأسرة ، وجماعة الجوار ، المجتمع المحلي ، وكذلك جماعات اللعب عند الأطفال . ومن هنا يمكن أن نفهم – بوضوح أكبر – تعريف وينيه كوينح للأسرة بوصفها : "جماعة من نوع خاص ، يرتبط أفرادها بعلاقة الشعور الواحد الأليف المترابط ، والتعاون والمساعدة المتبادلة . وتتميز العلاقات داخلها الألفة والترابط ، وهي تخلق نفسها بنفسها" – حيث يبدو بوضوح كيف يمكن أن تعد الأسرة موقفا من نوع خاص وبيئة خلقية من طبيعة متميزة ، وتتسم ببعض التصورات الإجتماعية الثقافية .
- وقد قدم جورج هومانز (في كتابه الجماعة الإنسانية ، الصادر عام ١٩٥١)تعريفاً مختصراً للأسرة في ضوء نظريته العامة في الجماعات . حيث وصفها بأنها : "جماعة صغيرة" .
- بقى في هذه النقطة أن نشير إلى الدراسة النفسية الإجتماعية للأسرة التي تنطلق من العلميات التربوية التي تقوم بها الأسرة ، والتي تنهض على تدريب الطفل وتعويده بعض أساليب السلوك في بادئ حياته ، ثم تتحول تدرجياً إلى جعله "يهضم" أو "يستدمج Internalize "المعايير الاجتماعية العامة وبحيث يتحول هو نفسه – مع البلوغ وإكتمال النمو – إلى رقيب على نفسه ، قادر على حراسة تلك المعايير والدفاع عنها .
- وهكذا لا تفهم عملية التربية داخل الأسرة كعملية تنشئة اجتماعية فحسب ، وإنما كعملية نقل للتراث الثقافي من جيل إلى الجيل التالي . والملاحظ أن المواقف الحرجة والحاسمة في تلك العملية التربوية – الفطام أو النظافة الشخصية –تتباين فى تفاصيلها تبايناً شديداً من ثقافة لأخرى ، الأمر الذي دفع الباحثين إلى إبراز دورها الهام في صياغة وتكوين "الشخصية الأساسية في كل ثقافة من الثقافات المختلفة" .
- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن دراسات الاجتماع العائلي تتخذ في كثير من الأحيان من طابع مميز ، وتغطي أكثر من مجال من آفاق المعرفة الاجتماعية . حيث تهتم من ناحية بدراسة العمليات المتصلة بإنتقال المعايير الاجتماعية بأنواعها المختلفة ، كما تلقي – من ناحية ثانية – الضوء على مكانة الفرد في المجتمع الحديث .كما تمثل في النهاية جزءاً حاسماً في نظرية الشخصية الإنسانية بصفة عامة . فالطائفة الأولى من المشكلات والموضوعات تتعلق بمسائل علم الإجتماع العائلي معناه المحدود .
- بينما تنصب المشكلات من النوع الثاني على النقد الثقافي للمجتمع المعاصر .وأخيراً تدخل المسائل والموضوعات من النوع الثالث في ميدان علم الاجتماع العام ، الذي لا يهتم بتنوع عمليات التكامل العائلي في حد ذاتها ، بقدر ما يهتم بالعلاقات البنائية الوظيفية العامة القائمة بين الفرد والمجتمع بصفة عامة وبشكل مطلق .
- تلك طائفة من المشكلات والقضايا التي تشغل البحث في علم الاجتماع العائلي المعاصر ، والتي لم تستأهل بعدما هي جديرة به من رعاية وإهتمام الدراسين العرب .

مقدمــة

- أوضحنا فيما سبق أن الأسرة مؤسسة عامة من المؤسسات الموجودة في أي مجتمع على إمتداد رقعة العمران البشري المعروف بأبعاده الزمانية والمكانية على السواء . ولكن الحقيقة المكملة لهذا المبدأ العام هي أن خصائص المجتمع الإنساني وظروفه هي التي تحدد في كل حالة الشكل الذي تتخذه الأسرة في هذا المجتمع . ويأتي على رأس تلك الخصائص والظروف الاجتماعية الأنساق الاقتصادية والثقافية في المجتمع ، فهي أبرز العوامل المؤثرة في الأسرة .
- وإذا دقننا النظر في تأثير المجتمع على الأسرة ، لوجدنا هذا التأثير ينفذ من خلال التنظيم الإجتماعي للزواج والقيود والمحرمات التي تفرضها على العلاقة الزوجية ، ونظم النسب وبالتالي شرعية نسبة المواليد وقواعد اللاشرعية ، ونظم القرابة ، وإكتساب اسم الأسرة ، ونظم الملكية ، والمهنة ، والمكانة ، والهيبة ، والوصاية ، ونظم الإعالة ، وتوزيع السلطة داخل الأسرة وخارجها ، وتقسيم العمل والنشاط الاقتصادي بين الرجل والمرأة ، وحقوق وواجبات الوالدين وغيرها من الأقارب ، وحقوق وواجبات الأطفال قبل والديهم وقبل غيرهم من الأقارب .. تلك فقط طائفة من الأمثلة التي توضح لنا بعض مجالات تأثير المجتمع على الأسرة من شتى جوانب حياتها.

نظم القرابة ذات الخط الواحد

- من أهم العوامل الهامة في تمييز نظم القرابة عن بعضها ، خاصة نظم القرابة ذات الخط الواحد ، النظم الأمومية ، والنظم الأبوية ، حيث يتم الإنتساب في النوع الأول في خط الأم ، ويتحدد الإنتساب في النوع الثاني في خط الأب .
- ويرجع الفضل الكبير في إلقاء الضوء على هذه المشكلة بشكل محدد وملموس إلى الأنثروبولوجي باخوفن Bachofen الذي نشر كتابه عن "حق الأم" Mutterrecht (يعني في حقيقته "سيطرة الأم") لأول مرة عام ١٨٦١ . فقد طور هذا الكتاب نظريته الشهيرة عن نظام الإنتساب للأم ، وأوضح بكل جلاء إختلاف النظام الأمومي عن النظام الأبوي إختلافاً بعيداً .

-ومن الأمور المعروفة تاريخياً أن كثيراً من جوانب هذا الموضوع كانت معروفة لجمهور الباحثين والعلماء المتخصصين قبل ظهور مؤلف باخوفن بفترة .

- وقد تمثلت بعض المدافعين عن هذا الرأي في إلتماس تنظام الإنتساب للأم في بعض المجتمعات التي لم يكن معروفاً فيها أصلاً ، كمجتمعات الساميين القدماء ثم المجتمعات التركية القديمة بعد ذلك .
- وهدفهم من ذلك واضح إلى حد كبير ، إذ أنهم يريدون أن يثبتوا أن نظام الإنتساب للأم عام وشامل وكان موجوداً في كل المجتمعات على إختلافها .
- قد كان من أبرز من درسوا هذا النظام عند الساميين روبرتسون سميث في صلة القرابة والزواج في بلاد العرب قديماً ، وكذلك أنجرت Egret في كتابه عن نظام الزواج والأسرة عند العبريين .
- والجدير بالذكر أن إثبات وجود نساء قويات أو نساء لكن يشغلن مناصب بارزة في المجتمع لا يعني على الإطلاق أن الإنتساب في هذا المجتمع كان خط الأم . لأن نظام الإنتساب للأم كما نعلم نظام متكامل له معالمه وله ظواهره ، التي لا يصح أن نخلط فيها أو نضل الطريق إلى معرفتها .
- ثم أن إتباع هذا الإتجاه قد تتناسوا أو تغافلوا عن حقيقة هامة وهي أن نظام الإنتساب للأم ليست له علاقة أبداً بنظام سيطرة الأم .
- ويختلف عن هذا النظام الأمومي نظام الإنتساب للأب ، وقد لاحظ بليز وهويجر في كتابهما "مقدمة في الأنثروبولوجيا العامة" أن العشائر التي تقوم على نظام الإنتساب للأم تشبه إلى حد كبير العشائر التي تقوم على نظام الإنتساب للأب ، "فالواقع أن شكلي العشيرة متشابهان أشد التشابه في البناء والوظيفة ، ولا يختلفان إلا من حيث خط القرابة الذي يتخذ معياراً لتحديد إنتماء الفرد للجماعة .
- وقد نوقش سبب هذا الإختلاف بإفاضة .دون أن ينتهي النقاش إلى نتيجة مقنعة فعلاً .

- ويتخذ نظام الإنتساب للأب صورتين اثنين تقريباً ، ويمكن أن نسمي أحداهما الصورة المخففة للأسرة الأبوية ، (وهي التي ينتشر وجودها عند كثير من مجتمعات الصيادين البدائية) ، والأخرى صورة متطرفة تقوم على تركيز السلطة في يد الأب (بحيث تتخذ شكل نظام سلطة الأب Patriarchy) ، وذلك عند مجتمعات رعاة الحيوانات الكبيرة .
- ومن الجدير بالذكر أن تركز السلطة في يد الأب على هذا النحو يرتبط بوجود عبادة الأسلاف (الذكور طبعاً) .وقد كان هذا النظام معروف وسائداً عند الصليبيين القدماء واليابانيين القدماء ، وعند الهندوس ، والعبريين القدامى ، والجرمان (أسلاف الألمان) ، والأغريق ، والرومان ، والعرب القدماء ، وعند السلافيين وكثير غيرهم من الشعوب.
- حيث نلاحظ كافة الشعوب أن المرأة تحتل مكانة أدنى من الرجل من الناحيتين الاجتماعية والقانونية على السواء . وأن كان من البديهي أن تلك المجتمعات تختلف فيما بينها في مدى سؤ وضع المرأة ، ولكنها مع ذلك لا تخرج عن هذا الاطار العام .

حلول وسطى توفيقية:

- من الواضح أن نظامي القرابة الأبوي والأموي بالصورة التي عرضناها هنا يمثلان في حقيقة الأمر مركبين ثقافيين اجتماعيين ، تجتمع في كل منهما عشرات العناصر والوحدات الفرعية بتوليفة مختلفة في كل حالة على حدة .
- وقد أدى عرض كل نظام منها بشكل مبسط – وواضح كل الوضوح – إلى تغذية الإعتقاد بأن بوجود قدر من النقاء والوحدة والإنسجام في المجتمعات التي تأخذ بكل نظام منها ، وذلك ما يخالف الواقع الفعلي في حقيقة الأمر .
- بعبارة أخرى يمكن القول بأن كل نظام من هذين النظامين يمثل في صورته النقية الواضحة نمطاً مثالياً ، وليس نمطاً واقعياً لأن النمط الواقعي يختلف قليلاً أو كثيراً من حالة لأخرى – عن هذا المثال . الأنماط هي كما يصفها رينيه كوينج هي موقف أيديولوجي ، أي موقف مشحون بالمثاليات يحاول السلوك الواقعي الإسترشاد به والتماثل الأقتراب منه قدر الإمكان .
- لهذا السبب يتجه علم الاجتماع الحديث في ضوء إنجازات الدراسات الانثروبولوجية الثقافية إلى مراعاة الفصل الواضح بين القواعد والمبادئ التي تسود المجتمع في لحظة معينة من تاريخه وبين السلوك الواقعي (الفعلي) السائد في هذا المجتمع في نفس تلك اللحظة التاريخية .
- كما يجب الإشارة أيضاً إلى أن نظم القرابة الأمومية آخذة في الإنقراض على مستوى العالم كله ، وليس في أفريقيا أو أمريكا فحسب . بل أنه حتى لدى شعب النايار Nayar الذي يعيش في ساحل مالابار (والذي كثيراً ما كتب عنه الكتاب وأشاروا إليه واستشهدوا به) والذي يقترن فيه نظام الإنتساب للأم بنظام تعدد الأزواج ، هذا النظام قد إختفى تماماً منذ أوائل القرن العشرين .
- كما إختفى من العالم كله نظام تعدد الأزواج إختفاء كاملاً ، وإختفى نظام سلطة الخال (أو علاقة الخؤولة) ، وأن كان دور الخال في تلك المجتمعات قد إقتصر اليوم على إدارة ثروة الأسرة والتصرف فيها ، ولكن المهم أنه ليس بحكم القانون (أي ليس نتيجة إلزام شرعي) ولكن بحكم تيسره في الواقع .

الانتساب الثنائي:

- هناك نظام الإنتساب الثنائي المعروف عندنا في العالم المعاصر في الغالبية العظمى من المجتمعات ، كماكان معمولاً به عند أغلب الشعوب في الماضي أيضاً . وهو لا يقوم على فكرة الإنتساب في خط واحد ، سواء خط الأب أو الأم ، وإنما على الإنتساب إليهما معاً في نفس الوقت . وأوضح نموذج له شكل شجرة النسب أو شجرة العائلة التي تتخذ شكلاً متناسقاً بحسب الإنتساب إلى الوالدين في نفس الوقت .
- ونجد هذا النظام بشكله هذا في بلادنا الشرقية أكثر وضوحاً نسبياً منه في المجتمعات الغربية ، حيث أن الزوجة في ظل هذا النظام الثنائي تظل محتفظة عندنا عائلتها بعد الزواج ، ولكنه يتميز في البلاد الغربية

بميل إلى ترجيح لجانب الأب ، حيث ينتسب الأولاد وتنتسب الزوجة بعد الزواج إلى عائلة الأب (لقب فقط) ، ولذلك يعرف هذا النظام باسم "التسمية بالأب" أو Patrimonial ، وإن كان رينيه كونبج يسجل ظاهرة الخروج اليوم – بشكل متزايد – على هذا النظام في كثير من المجتمعات الغربية وبلاد أوربا الشرقية على السواء ، حيث تحتفظ المرأة بعد الزواج بلقب عائلتها ولقب عائلة زوجها في لقب واحد مركب .

- ويشير بوجه خاص إلى الوضع في الثقافات الأسبانية في شبة جزيرة أيبيريا حيث يمتزج لقب عائلتي الأب والأم معاً على الدوام (وليس بشكل استثنائي فقط) في حين يسيطر على الأسرة النظام الأبوي بصفة عامة.

- ولكن من المؤكد أنه رغم وضوح الأساس الثنائي لنظام القرابة في العالم المعاصر ، فإن نظام التسمية بالأب يعكس بجلاء رواسب نظام أبوي قديم كان يحصر القرابة في خط واحد فقط . وعلى خلاف هذا الترجيح لخط الأب في عملية التسمية نجد الأسرة المعاصرة ترجح خط الأم في ميدان العلاقات والإهتمامات الأسرية ، بحيث يطلق بعض العلماء على الأسرة في العالم الغربي الحديث (وإلى حد ما في بلادنا ، ولكن ليس بنفس القدر) يطلقون عليها اسم الأسرة المتمركزة حول الأم Mother – centered.

نظم القرابة متنوعة :

- هناك إلى جانب هذه النظم الرئيسية في محيط القرابة نظم أخرى متنوعة أقل أهمية من حيث أنها أقل إنتشاراً ، أو أنها تمثل صوراً مختلفة من بعض النظم الرئيسية التي تحدثنا عنها .فهناك مثلاً نظم قرابية ينتسب فيها الرجال إلى أسلافهم الرجال ، وتنسب فيها النساء إلى أسلافهم من النساء ثم هناك عكسية للنظام السابق ، حيث ينتسب الرجال إلى أسلافهم من النساء ، على حين تتنسب النساء إلى أسلافهن من الرجال .

القرابة الخطية (المباشرة) والقرابة المجانبية (غير المباشرة) :

- علينا في دراسة القرابة أن نميز علاوة على ما سبق بين الأقارب الخطيين (المباشرين) والأقارب المجانبين (غير المباشرين) . والأقارب الخطيون هم في الغالب عبارة عن أقارب دمويين في خط مباشر من أعلى (كالأب والأم) أو أسفل (كالابن والابنة) . وأن كانت هناك بعض المجتمعات التي تدخل إلى هذه الفئة طائفة من الأقارب غير الدمويين ، أي الذين لا تربطهم بالشخص صلة دم ، كأن تنسب للشخص ابناً أو ابنة ليس من صلبه ، وذلك عن طريق نظام التبني ، الذي يجعل الابن بالتبني كما لو كان ابنا حقيقياً (أي دموياً) .
- ومع أن ديننا الاسلامي لم يقر هذا النظام ، ولم يرتب عليه أي حقوق ، إلا أننا نجده مع ذلك واسع الإنتشار في المجتمعات التاريخية والمعاصرة ، على نحو يفوق تصورنا للوهلة الأولى ، ولما كانت القرابة الخطية (سواء كانت حقيقية أو إفتراضية أي من صنع المجتمع)تتخذ دائماً خطاً رأسياً ، فلا يمكن أن يكون للمرء قريب خطي من نفس جلية .
- أما الأقارب المجانبون (غير المياشرين) فيمكن أن ينتموا إلى نفس جيل الشخص أو إلى أجيال سابقة عليه أو لاحقة له .ولا تقوم بينه وبينهم علاقة القليل النسبي المباشر ، فالشخص ليس سلفاً ولا خلفاً لأخيه أو لأخته ، على الرغم من انتمائهما إلى سلف واحد مشترك . ثم نميز بعد هذا بين أبناء وبنات عمومة وخئولة من الدرجة الأولى أو الثانية أو أبعد من ذلك .

الأصهـــــــار:

- وهناك عدا الأقارب الخطيين والأقارب المجانبين (غير المباشرين) نوع آخر من الأقارب تقوم الصلة معهم على أساس المصاهرة ، هم الأصهار ، وهم ينقسمون بدورهم إلى مراتب قرابية مختلفة ، أي تتفاوت في درجة "قربها" من الشخص .
- ولو أن تلك الأوضاع تمثل مشكلة جانبية خاصة ، على أساس أن القرابة لم تكن تدرس حتى عهد قريب ، او لم يكن يفهم منها سوى القرابة الدموية فحسب ، ولذلك لم يكن الأصهار يعدون أقارباً بالمعنى الدقيق للكلمة . غير أن تطور دراسات علم الاجتماع العائلي وكذلك تطور الدراسة الانثروبولوجية للقرابة قد ألقت حديثاً الضوء على فئة الأصهار .
- ومن الواضح أن اللغات والثقافات المختلفة تتفاوت فيما بينها في تحديد فئات الأصهار ، أي في تحديد دوائر الأشخاص الذين تقوم بينهم وبين الشخص علاقات على أساس الزواج . ويبدو هذا الاختلاف بأجلى معانية في المصطلحات الدالة على الأصهار بأنواعها ودرجاتهم ، ولكنها تبدو بنفس القوة فى تحديد فئاتهم ودوائرهم ، ثم تبدو بعد ذلك في الحقوق والواجبات التي ترتبها على علاقة المصاهرة .
- فبالنسبة للمصطلح الدالة على قرابة المصاهرة في اللغة الإنجليزية مثلاً أن الأقارب بالمصاهرة (فيما عدا زوجات الأعمام والأخوال ، وأزواج العمات والخالات الذين يضمون إلى فئات الأقارب الخطيين أو المجانبين) يعرفون بإضافة عبارة – in-law – إلى المصطلح الدال على القرابة الدموية ، وهكذا نجد تعبيرات مثل Father-in-law للدلالة على الدم و Mother-in-law للدلالة

على الحياة ، ومصطلح Brother in-law – للدلالة على على شقيق الزوجة وعلى زوج الأخت ، و sister-in-law للدلالة على أخت الزوجة وزوجة الأخ . والملاحظ على أية حال أن هذه المصطلحات لا تستخدم في الحديث المباشر ، وأنما تستخدم فقط لتفسير طبيعة علاقة القرابة للآخرين ..

- وغنى عن البيان أن اللغة العربية تؤخر بأكبر عدد من المفردات والمصطلحات الدالة على فئات الأصهار ، ولا عجب في ذلك لأنها واحدة من أغنى لغات البشر وأثراها وأكثرها قدرة على التعبير .
- ولكي نحيط بموضوع مصطلحات القرابة أحاطة كاملة ، وعلى أساس مقارن ، نرى من المفيد أن نستعرض بإيجاز أهم أسس التصنيف القرابي المعروفة في مختلف ثقافات العالم التي لدينا معلومات عنها .
- ويرجع الفضل إلى تقدم الدراسة الانثروبولوجية لموضوع القرابة في توضيح هذا الموضوع الشائك المعقد .وقد عرض بيلز وهويجر لأهم أسس التصنيف القرابي نقلاً عن الفود كروبر .
- من الملاحظ أن كل شعب قدإعتاد على مصطلحات القرابة في مجتمعه ، بحيث أننا كثيراً ما نفترض خطأ أن مصطلحات مثل : الأب ، والأم ، والابن ، والبنت تعني دائماً نفس المدلول عند جميع الشعوب .
- ولا شك في أن هذا خطأ بالطبع . فكثير من مصطلحات القرابة تشير إلى فئات من القرابة ، مثل مصطلحات العم والعمة ، والأخ والأخت ، أو ابن العم ونظم تصنيف القرابة تتباين تبايناً هائلاً من مجتمع لآخر .

ويتم تصنيف القرابة وفقا لبعض أسس التصنيف وتعد تلك الأسس نموذجاً مفيداً لدراسة أولية لموضوع تصنيف القرابة :-

١- أول الأسس التي حددها كروبر من هذه الأسس الثمانية هو ما يعرف باسم أساس الجيل . فالملاحظ على نظام القرابة في المجتمعات الغربية أن جميع مصطلحات القرابة – فيما عدا مصطلح ابن العم أو بنت العم Cousin – تقتصر على جيل واحد فقد . فمصطلحات الأب ، والأم ، والعمة (أو الخالة) ، والعم (أو الخال) تنصب على جيل الوالدين . أما مصطلحا الأخ والأخت فينبضان على جيل الشخص نفسه ، ومصطلحات الابن ، والبنت ، وابن الأخ (أو ابن الأخت) ، وبنت الأخ (أو بنت الأخت) تقتصر على الجيل التالي على جيل الشخص نفسه .

٢- الأساس الثاني في تصنيف كروبر هو ذلك الذي يصنف الأقارب من نفس الجيل تبعاً لفروق العمر ويمكن أن نجد نموذجاً لذلك عند شعب النافاهو ، حيث يخاطب الشخص أخواته الكبار بمصطلح معين ، ويخاطب أخواته الأصغر بمصطلح مختلف تمام الإختلاف . كذلك يميز الشخص هناك بين أخواته تبعاً للسن إلى أخوات كبار وأخوات صغار – إلا أن أساس السن لا يمتد عند النافاهو بحيث تلتطم العلاقات القرابية الأخرى .

٣- أما أساس التصنيف الثالث عند كروبر فيتضمن الفروق بين الأقارب الخطيين (المباشرين) Lineal ، والأقارب المجانبين (غير المباشرين) Collateral . فالأرقاب الخطيون هو أولئك الذين يرتبطون ببعضهم في خط واحد ، وهكذا يعتبر الآباء والأبناء في مجتمعنا أقارب خطيين . أما الأقارب المجانبون فهم أولئك الذين يرتبطون بشكل غير مباشر من خلال أحد الأقارب الذين يصل بين الخطيين . وهكذا يعتبر العم أو الخال في مجتمعاقريباً مجانباً ، لأنه أما يكون أخاً للأب أو أخاً للأم . كذلك يعتبر أبناء وبنات الأعمام والأخوال أقارب مجانبين لأنهم يرتبطون بالشخص بصلة قرابة غير مباشرة لأنهم أبناء أخوة الأم أو أبناء أخوة الأب . ومن الواضح في مجتمعنا أنه يتم التمييز بين الأقارب

الخطيين والأقارب المجانبين في جيل الشخص نفسه ، وكذلك في جيل الوالدين ، وفي الجيل التالي أيضاً ، حيث يتم التمييز بين الأبناء والبنات بمصطلحات تختلف عن أبناء الأخ والأخت وبنات الأخ أو الأخت .

٤- والأساس الرابع عند كروبر يرتبط بإختلاف نوع القريب (ذكر أو أنثى) .ويبدو هذا الفرق واضحاً في نظام القرابة في مجتمعنا في التمييز بين الأب والأم ، والمصطلح الوحيد الذي لا يبدو فيه هذا الأساس واضحاً في اللغات النجلو ساكسونية هو ابن أو بنت العم ، وابن أو بنت الخال ، والذي ينطبق على كافة الأقارب المجانبين من جيل الشخص نفسه بصرف النظر عن نوع القريب (ذكرا أو أنثى) .

٥- ويتضمن خامس أسس التصنيف عند كروبر الفروق في نوع المتكلم نفسه (الذي يخاطب أقاربه) ، ففي نظام القرابة في المجتمعات المعاصرة يستخدم الذكور والإناث نفس مصطلحات القرابة .ولكن هناك نظماً قرابية أخرى عديدة تختلف فيها المصطلحات بالنسبة للمتكلم الذكر والأنثى .من هذا مثلاً أنه عند النافاهو يخاطب الشخص ابنه بمصطلح يختلف عن ذلك الذي تخاطبه به المرأة ابنها . كما أن هناك مصطلحين للبنت أحدهما يستخدمه المتكلم الذكر ، والآخر تستخدمه المتحدثة الأنثى .

٦- وينصب الأساس للتصنيف عند كروبر على الفروق في نوع القريب الذي يمثل همزة الوصل في القرابة . وقد لاحظنا من قبل أن الأقارب المجانبين هم أولئك الذين يرتبطون بالشخص من خلال قريب معين . والملاحظ على نظام القرابة في أغلب مجتمعاتنا المعاصرة أن نوع القريب الذي يمثل همزة الوصل لا يترتب عليه أي نتيجة حبث نجد مثلاً في المجتمعات الغربية المعاصرة أن جميع أبناء وبنات العم والخال يجمعون تحت مصطلح واحد هو Cousins .
- أي أبناء أعمام والخالات . وواضح أن الفرق بين المجموعتين يرجع إلى نوع القريب الذي يمثل همزة الوصل . فإذا كان هذا القريب (مثلا أخ الوالد – أي العم ، أو أخت الأم – أي الخالة) فإن أبناء هذين الشخصين يعتبران أبناء عمومة وخلولة متوازنة ، كذلك عندما يختلف نوع القريب الوسيط عن نوع القريب .

٧- لما الأساس السابع فيميز القرابة الدموية عن قرابة المصاهرة . والقرابة الدموية تضم أولئك الذين ينتمون إلى أسرة الشخص نفسه وأسرة أجداده وأحفاده . أما قرابة المصاهرة فتضم أولئك الأقارب من خلال الزواج ، أي أولئك الذين يسبق اسمهم في مصطلحات القرابة الغربية كلمة in-law .
- وتكاد كل المجتمعات تميز على نحو أو آخر بين القرابة الدموية وقرابة المصاهرة . ففي المجتمعات الغربية كما أشرنا تصنف غالبية علاقات قرابة المصاهرة في فئة in-law كما نجد في مصطلحات الحمو Father in-law والحماة Mother in-law والصهر Brother in-law وأخت الزوجة sister in-law .. إلخ . إلا أن بعض الأقارب نتيجة علاقة المصاهرة لا يصنفون بنفس الطريقة ، حيث نلاحظ مثلا أن زوجات الأعمام والأخوال ن وكذلك أزواج العمات والخالات يطلق عليهم مصطلحا "عمة" و "عم" على التوالي ، على الرغم من انه لا تربطهم بالشخص المتكلم صلة قرابة دموية .

٨- وينصب الأساس الثامن لتصنيف القرابة على الفروق في المكانة أو الظروف المعيشية للشخص الذي تقوم علاقة القرابة من خلاله .ويمكن أن نجد نموذجاً لذلك عند شعب الشيريكاهوا الأباتشي . فعند أولئك الناس ينتقل الرجل ليعيش مع أسرة زوجته بعد أن يتم عقد زواج الذين تربطهم به علاقة مصاهرة . أما إذا توفيت زوجته ، فإن علاقته تتغير من حيث أنه يتحتم عليه أن يتزوج أياً من أخوات أو بنات عمومة أرملته الائي لم يسبق لهن الزواج ، ومن يظل بين أفراد الأسرة التي انضم إليها بعد زواجه الأول .

أولاً : دائرة الزواج المفضل :

- أوضحت الدراسات المقارنة للزواج ، سواء تلك التي قام بها الأنثروبولوجيون أو علماء الاجتماع ، أن الزواج لا ينطوي فقط على عقائد بين فردين ، ولكنه يعتبر في نفس الوقت تعاقداً بين أسرتين . فالزيجات كثيراً ما تتم ، من خلال قواعد تحريم الزنا بالمحارم (وسنتحدث عنها بشيء من التفصيل في فقرة تالية ، بحيث تقوى روابط الألفة بين الأسرة والوحدات الأكبر القائمة على الزواج الإغترابي . ومن ثم تهيئ أساساً عريضاً للتعاون بين المجتمعات لم يكن من الممكن تحقيقه عن أي طريق آخر .
- والملاحظ أنه حتى في المجتمعات الصناعية المتقدمة التيتلعب فيها الأسرة دوراً قليل الشأن نسبياً في الضبط الاجتماعي ، يعد الزواج من الأمور التي تهم الأسرة كما تهم الفرد تماماً . فكم من رجل أو امرأة اكتشف ، قبل إتمام الزواج أو بعده ، أنه لم يرتبط بقرين له فحسب ، ولكنه ارتبط أيضا بعدد من الأقارب الجدد الذين يتعذر عليه – أن لم يكن من المستحيل – أن يتجاهلهم .
- هذا فضلاً عن أن الأسرة غالباً ما تصر على أن يتزوج أبناؤها بأفراد يماثلونهم في العقيدة الدينية ، وفي عضوية الجماعة العنصرية أو العرقية ، وفي المكانة الاقتصادية الاجتماعية ، ويمكن أن نطلق على مثل هذه القيود التي تفرض على اختيار شريك الحياة بمعناها الواسع ، يمكن أن نطلق عليها "الزواج المفضل" – أي تفضيل (أو أحياناً فرض) اختيار شريك الزواج من بين أفراد جماعة فرعية معينة داخل المجتمع .

- أما في أغلب بلاد العالم (وخاصة مجتمعات العالم الثالث على وجه العموم) ، وخاصة تلك التي تتحكم فيها تقاليد القرابة إلى حد كبير ، فإن الزواج المفضل يكون محدداً على نحو أكثر دقة ، كما ينفذ بصورة أكثر صرامة . وقد تناول بيلز وهويجر نظام الزواج عند شعب الكاريرا الاسترالي واوضحا أن المجتمع هناك يشترط ضرورة تزوج الفرض من ابنة عمه أو ابنة خاله (أي بنات العمومة والخئولة المتقاطعة) ، سواء كانت قرابة بعيدة أو مباشرة . فالفرد لا يمكن أن يتخذ له قرينة من جماعة أخرى على الاطلاق .وغالباً ما يؤدي هذا النظام إلى وجود أسرتين مشتركتين قائمتين على نظام السكنى عند الأب تتبادلان – بانتظام تقريبا – النساء الصالحات للزواج ، بحيث تتزوج بنت احدى الأسرتين أبناء الأسرة الأخرى الذكور ، والعكس بالعكس .
- ولهذا الأسلوب في الزواج بعض المزايا الواضحة التي تخدم استقرار الأسرة نفسها من ناحية ، كما تحافظ على التعاون بين الأسر المختلفة من ناحية أخرى . فالنساء اللائي ينتمين إلى الأسرة من خلال الزواج يكن معروفات للنساء الموجودات بالفعل داخل الأسرة بوصفهن أقارب لهن . وهن اللائي يسعين إلى اتمام هذا الزواج ، ويعلمهن على تحقيق التكيف مع أقارب الزوج ، ومن ثم نجد أنه عندما تستقر أولئك الزوجات بالفعل مع أزواجهن ، ولا يؤدي ذلك إلى حدوث قدر كبير من الاضطراب في التناغم والتعاون داخل الأسرة .

- وكذلك فإن أي أسرتين مشتركين ، ترتبطان فيما بينهما بعديد من روابط المصاهرة ، وتتوقعان تزايد مثل هذه العلاقات في المستقبل ، وتتزايد المصالح المشتركة بينهما ، كما يعد ذلك حافزاً لفعل جهود متعاونة .

- وهناك شكل آخر – وأن كان أقل انتشارا – الزواج المفضل يظهر في الزواج بين أبناء العمومة أو الخئولة المتوازنة (أي بنات العم والخالة) .وهو منتشر بصفة عامة في العالم الإسلامي ، ولكنه أكثر انتشاراً بين بدو شبه الجزيرة العربية (بمفهومها الجغرافي) . والمعروف أن سكان تلك المنطقة من البدو يعيشون في بيئة صحراوية ، متنقلين من مكان لآخر بحثاً عن الماء والكلأ اللازم لراعي الإبل ، التي تمثل أهم وسيلة للعيش عندهم . ومن أجل العناية بالأبل وحمايتها من حملات القبائل المعادية ، تحتاج القبيلة البدوية إلى قوة بشرية ضخمة ، تجمع بينهما أواصر قرابة متينة ، حيث أن تقاليد القرابة تمثل الوسيلة الأساسية للضبط الاجتماعي في ذلك المجتمع . ولهذا يفضل ألا يترك الشاب الجماعة عند الزواج ، وإنما يبقى فيها وعليه إما يأتي بعروسة لتعيش مع جماعته الأبوية ، وإما أن يتخذ له زوجة من داخل الجماعة نفسها ..

- ولم تعد الحياة قاسية عليهم بنفس الدرجة التي كانت حتى الماضي القريب. وإنما أدت الثروة البترولية المتدفقة إلى تغيير خريطة الظروف الاقتصادية وخلصتهم من العوز والفقر،الذي كان يتمثل في هذا التنافس على أقل القليل من الماء والكلأ . إلا أن الغالبية الكبرى من الدراسات الانثروبولوجية والسوسيولوجية المعاصرة تؤكد لنا بدون أدنى شك أن هذا النظام مازالت له سطوته، ومازال محترما ليس في منطقة الجزيرة العربية فحسب،وإنما في كثير من البلاد الإسلامية المعاصرة. وهو مستمر رغم رياح التجديد القوية التي تهب اليوم على تلك المجتمعات ، خاصة البترولية منها . حيث أصبح هناك قطاع يعتبر الالتزام بزواج بنت العم "موضة قديمة"أو تقليدا بائدا باليا يجب الخروج عليه.فمع أنك يمكن أن تسمع تلك الاعتراضات في كثير من دوائر الشباب ، إلا أننا نجد الشباب مع ذلك يحرصون على مراعاة قاعدة تفضيل الزواج من بنت العم ، فما زال العم يرجع إلى ابن أخية قبل أن يوافق على خطبته الشخص "غريب" (بصرف النظر عن مدى غربته الحقيقية). وذلك لأن ابن عمها هو صاحب الحق الأول فيها ..

- وعلينا أن نتساءل عن السبب في استمرار هذا النظام ورسوخه في تلك الظروف المتغيرة ، التي نعرف جميعا المدى البعيد الذي ذهبت إليه في تغيرها ، ولكن دون أن يمس ذلك هذا النظام بشكل أساسي. ومع أن القول الفصل في تلك المسألة يحتاج إلى دراسات مونوجرافية عديدة ينبغي أن تجرى في البلاد العربية المختلفة على امتداها رقعة الوطن العربي ، وبواسطة باحثين عرب يكونون في أمان من التضليل والتزييف الذي مكن أن يقع فيه الباحث الأجنبي بسهولة . أقول برغم عدم توفر تلك الدراسات فإننا نرى من المناسب أبداء بعض الملاحظات العابرة.

- ولعل الملفت للنظر أن ذلك النظام لا يستند الى أسس دينية راسخة من القرآن والسنة، وإنما هو نظام اجتماعي بمعنى الكلمة ، أي أنه ثمرة ظروف وأوضاع اجتماعية اقتصادية معينة هي التي فرضته. ولعل العوامل الاقتصادية بالذات هي الدافع الأول والرئيسي في رسوخ هذا النظام ، الذي لم يعد من اليسير تغيره بشكل مفاجئ بين يوم وليلة. فأهم تلك الاعتبارات الاقتصادية أن ذلك النظام يمنع انتقال ثروة الأسرة إلى خارج نطاق الأسرة، سواء في صورة مهر أو في اى صورة من الصور ..

- ومما يؤكد سلامة هذه النقطة أننا نجد مهر نفس البنت يختلف في حالة زواجها من ابن عمها عنه في حالة زواجها من شخص "غريب". حيث يكون المهر الذي يطلب أو يتوقع من ابن العم أقل بكثير ، وبوجه عام لا يشكل أي عبء اقتصادي على العريس. على خلاف هذا نجد الأسرة تغالي في طلب المهر من العريس "الغريب" ، ليس بسبب احتياجها الفعلي ، أو الاتجاه إلى المغالاة في المهور للتظاهر أو غير ذلك، ولكن أساساً لكي يكون ذلك بمثابة حاجز أو معوق لخروج الفتاة من الأسرة. والحقيقة أن تلك الجوانب من نظام تفضيل الزواج بأبناء العمومة المتوازنة ليست بالأمر الحديث ، أو وليد التاريخ القريب ، بل أن هناك بعض الباحثين الذين استطاعوا الكشف عن جذور وأشكال تاريخية بعيدة له . وكلها أمور تحتاج كما أسلفت الى العديد من الدراسات الميدانية والتحليلات التاريخية من جانب الدارسين الاجتماعيين العرب.

- على أن تلك ليست وحدها أشكال الزواج المفضل الوحيدة التي عرفتها المجتمعات الانسانية ، فهناك نظامان كثرت عنهما الكتابات والتحليلات ، ويعدان أيضا من أطراف أشكال نظام الزواج المفضل وأعني الزواج الليفراتي (أي الزواج من أرملة الاخ) والزواج السوروراتي (أي الزواج بأخت الزوجة المتوفاة) ..

- والأساس في هذين النظامين واحد ، هو أن الأنماط الثقافية المثالية (في معظم المجتمعات) تعتبر الزواج رابطة مستمرة على نحو ما . فهو رابطة لا يمكن أن تتحلل بسهولة تبعا لهوى أي من الطرفين . ثم هناك ــ فضلا عن هذا ــ الحقيقة التي مؤداها أن الزيجات متى بدأت ، تقيم أواصر دائمة بين الأسرتين في كثير من المجتمعات ، أواصر تتجاوز في دوامها الأطراف المباشرين للعلاقة الزوجية . ونلمس التعبير عن هذه الحقيقة على المستوى الثقافي في نظام الزواج من أرملة الأخ Levirate ، والزواج بأخت الزوجة المتوفاة Sororate وهما من الأنماط الثقافية المنتشرة بين الشعوب الأمية (البدائية) ....

ثانياً : البـدنة والعشـيرة

- من الضروري قبل الدخول مباشرة في الحديث عن البدنة والعشيرة أن أمهد لهما بإشارة سريعة إلى أهم أنواع الجماعات القرابية، خاصة تلك الأشكال الأبسط منهما ، والتي تعتبر البدنة والعشيرة أشكالا مركبة منها ..

أولا الأسرة النووية:

- وهي عبارة عن جماعة تتكون من الزوجين وأبنائهما غير المتزوجين . وينتمي الفرد في العادة الى أسرتين نووتين ، الأسرة النووية التي تربى فيها (وتعرف باسم أسرة التوجيه)، والثانية التي يقوم فيها بدور الأب (وهى أسرة التكاثر) . ويمكن أن تتحول الأسرة النووية إلى شكل أكثر اتساعا وأكبر بناء منها هو الأسرة النووية الممتدة .

وهناك شكلان أساسيان للأسرة النووية الممتدة هما : الأسرة النووية التي يوجد فيها تعدد زوجات ، وهي تتكون من ذكر بالغ وزوجتين أو أكثر ، وأطفالهم .

- ثم الأسرة النووية التي يوجد فيها تعدد أزواج (وهذا الشكل أكثر ندرة ، ويكاد لا يكون معروفاً في أي مجتمع معاصر على نظاق واسع) . وتتكون هذه الأسرة من أنثى بالغة ورجلين أو أكثر وأطفالهم . وسنعود مرة أخرى إلى تناول هذا الشكل في موضع لاحق . ولكن يكفي أن تلاحظ على مختلف أشكال الأسر النووية الممتدة أن امتداد الأسرة يتم من خلال علاقة الزوج والزوجه .كما يتضح لنا أن الأسرة النووية البسيطة أو الممتدة تمثل ظاهرة عامة . وهي موجوده بصرف النظر عن الامتدادات الأخرى للأسرة أو الجماعات القرابية ..

- ثم هناك بعد ذلك الأسرة المشتركة وهى تتكون من أسرتين نوويتين أو أكثر ترتبط ببعضهما خلال خط الأب أو خط الأم ، أى من خلال علاقة الأب والابن ، أو الأخ وأخيه (وكذلك الأخ وأخته) . وتكاد الإقامة المشتركة تكون هي القاعدة دائماً ، كما تكون مصحوبة عادة ببعض الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. ويحدث في الأسرة المشتركة في بيت الأسرة.(أو إذا لم يتيسر هذا ففي بيت جديد قريب من بيت آبائهم). ويضمون زوجاتهم وأطفالهم إلى الجماعة القرابية القائمة. أما البنات فعلى العكس من ذلك،يتركن بيت الأب عند الزواج ويذهبن للمعيشة مع الأسر المشتركة لأزواجهن وإن كن لا يفقدن – في بعض الأحوال – الصلة بأسرة الأب كلية ، ويعتبر أن لهن انتهاء عائليا مزدوجا ..

- أما الأسرة المشتركة التي تعيشفي بيت الأم نتخذ الامور فيها مسارا عكسياً . فالبنات تبقى في أسرة الأم بعد الزواج ، في حين يترك الذكور الأسرة ليعيشوا في الأسرة المشتركة للزوجة.وهنا أيضاً نجد انتهاء عائليا مزدوجا ، ذلك أن الذكور لا يقصمون دائماً عزى العلاقات مع أسرة المولد كلية.

أما الأسر التي يرتبط بعضها ببعض من خلال سلف مشترك أبعد من الأب ، فيطلق عليها اسم البدنة Lineage .

- وليست الإقامة المشتركة شرطا ضروريا بالنسبة للبدنة. ولا يزيد الشرط في بعض الأحيان على مجرد الاعتراف بوجود سلف مشترك، إلا أننا نجد البدنات تنتظم في الغالب إما على أساس الانتهاء إلى الأب أو الام. وهي عبارة عن كنايات متحدة بعضها ببعض تؤدي وظائف ذات أهمية متفاوتة ، ولكنها قد تكون فائقة في أغلب الأحيان. فهي قد تؤدي – من ناحية – بعض الوظائف التي تؤديها الأسر النووية أو المشتركة في أحوال أخرى. كما قد تؤدي – من ناحية أخرى – نفس وظائف العشيرة clan ..

- وقد توجد البدنات في بعض الأحيان أيضا كأجزاء من عشائر ، ولو أن العلاقة بين أفراد العشيرة قد تكون في الغالبية العظمى من الأحوال علاقة افتراضية (أى ليس لها أساس من الواقع)،أو ترجع إلى سلف أسطوري معين. اما العلاقة التي تربط أفراد البدنة ببعضهم فترجع في العادة إلى سلف مشترك. ويحدث عندما ينسى سلف البدنة أو يتضخم حجمها فوق المعدل أن تنشط إلى بدنتين جديدتين أو أكثر ..

- وعلى الرغم من أن الجانب الأكبر من المناقشات الدائرة في التراث الانثروبولوجي تنصب على أنماط التنظيم العائلي ذوات الجانب الواحد. فإننا يجب مع ذلك أن نتذكر أن الأسرة تقوم في غالبية المجتمعات على قرابة مزدوجة، وليست قرابة ذات جانب واحد ، كما هى الحال في مجتمعاته المعاصرة. على سبيل المثال. ومن المهم في مثل هذه المجتمعات – خاصة حيث تضطلع الأسر الممتدة أو البدنات بوظائف هامة –أن نتذكر دائماً أن الفرد يكون عضوا في جماعتين قرابيتين ، أسرة الأب وأسرة الأم. وكثيرا جدا ما تختلف حقوق الفرد ومسئولياته إزاء الجماعة القرابية الأبوية والجماعة القرابية الأمومية. ورغم شيوع أسر الانتماء المزدوج، فإن هذا النوع من الأسر لم يحظ بالقدر الواجب من التحليل المتصل بالقياس إلى أنماط القرابة ذوات الجانب الواحد.

أما العشيرة:

فتتجاوز حدود عضوية الأسرة. على الرغم من أن العامل الحاسم في الانتماء العائلي هو القرابة وحدها ، وليس القرابة بالإضافة إلى السكنى المشتركة كما هو الحال في الأسر المشتركة.

وتنقسم العشائر إلى نوعين :

العشيرة الأبوية العشيرة الأمومية

- العشيرة الأبوية: وفيها ينتمي الفرد إلى عشيرة أبيه ، والعشيرة الأمومية، وفيها تكون قرابة الفرد العشيرة هي نفس قرابة أمه للعشيرة. ولا تتأثر الروابط العشائرية بالزواج ولا بالسكني ، كما لا يوجد أى نوع من ازدواج عضوية العشيرة. فالفرد مكتسب انتماءه العشائري عن طريق الميلاد أو التبني.ويظل محتفظاً بذلك الانتماء لا يتغير ولا يتبدل طوال حياته. وتختلف العشائر اختلافا بينا عن الأسر النووية وعن الأسر المشتركة من حيث أن أعضائها ليسوا مضطرين إلى الحياة داخل نفس الوحدة السكنية ، ولا حتى في وحدات سكنية متجاورة.. ولما كانت العشائر تتميز بنظام الزواج الإغترابي (أى انه يتحتم على أبناء العشيرة أن يتخذوا لهم أزواجاً – أو زوجات – من خارج العشيرة)..

- فإنه يترتب على ذلك بالضرورة أن الأسرة النووية أو الأسرة المشتركة – في المجتمع الذي يقوم على العشائر – تتكون من أفراد ينتمون إلى عشائر متباينة.

- وكثيرا ما تكون العشائر جماعات شديدة الضخامة ، على خلاف الأسر الأولية (النووية) والأسر المشتركة. كما أنها غالباً ما تضم أفرادا نادراً ما يصلون بعضهم ببعض اتصالا فعلياً ، هذا إذا حدث بينهم اتصال ما أصلا. ولذلك فإن علاقات الانساب بينهم ليست مسألة تسجيل، وإنما يكتفي عادة بافتراض أن كافة أفراد عشيرة ما ينحدرون منسلالة سلف واحد مشترك، غالباً ما كرمز له بشخصية اسطورية من نوع ما.

- وتنقسم العشيرة في العادة إلى أقسام فرعية في الوقت الذي تندرج فيه ضمن وحدة قرابية أكبر منها. ويطلق على أقسام العشيرة اسم البدنات (الأبوية أو الأمومية ، بالنسبة للعشيرة الأبوية أو الأمومية على التوالي).

- وتضم البدنة أفراد العشيرة الذين ينتمون إلى سلف حقيقي واحد (في مقابل السلف الافتراضي الذي أشرنا إليه)، ويعتبرون جماعة رسمية واحدة على نحو أو آخر.أما التجمعات الأكبر التي تضم عدداً من العشائر فيطلق على الواحدة منها اسم اتحاد العشائر أو البطن phratry. ويعترف المجتمع بتلك الجماعات الاجتماعية التي تقوم على افتراض انتساب عدد من العشائر – في الأصل – إلى سلف أسطوري مشترك.
ويجب ألا نتصور أن وجود أى من الأسر النووية والأسرة الممتدة ينفي وجود الشكل الآخر ، فكثيرا جدا ما نصادف في المجتمع الواحد جماعات أسرية من عدة أنواع وأنماط مختلفة.

ثالثاً : القرابة المصطنعة :

- المقصود بالقرابة المصطنعة هي ذلك النوع من العلاقات التي يخلع عليها المجتمع طبيعة العلاقات القرابية "الحقيقية" ويترتب عليها كافة حقوقها وواجباتها ، ويطلق عليها أيضا اسم القرابة الافتراضية أو الطقوسية. وينبغي ألا يتبادر إلى الأذهان أن كلمة " مصطنعة" أو "افتراضية" تعني أن العلاقة التي من هذا النوع تكون أقل قوة أو أقل حرارة من العلاقة القرابية الدموية. فهي مصطنعة أو افتراضية من وجهة نظرنا نحن كأبناء مستوى ثقافي معين في مرحلة تاريخية معينة ، ولكنها من وجهة نظر الثقافة الآخذة بها لا تقل قوة ولا تقل حرارة عن العلاقة القرابية الطبيعية (من وجهة نظرنا).

وهناك طرق وأشكال وأساليب مختلفة لخلق هذا النوع من القرابة المصطنعة أو التعبير عنها :

- وأول تلك الطرق أو الأشكال نظام " التبني" كأداة لخلق علاقة قرابة من صنع المجتمع تكون لها تقريبا نفس حقوق القرابة الطبيعية (الدموية) وواجباتها .

- وان كانت المجتمعات المختلفة تتفاوت في مدى الحقوق التي ترتبها على علاقة التبني فتكفل بعض المجتمعات للطفل المتبني نفس حقوق الطفل بالولادة . وهناك بعض النظم القانونية التي تقتصر حق الطفل المتبني في الميراث على إرث والده فقط ، فلا تسمح له بأن يرث مثلا زوجة ذلك الأب ، ولا أخوته (بالتبني) وبالتالي بقية الأقارب.
- وان كان يهمنا أن نوضح أن نظام التبني هو أبلغ تعبير عن أن القرابة ليست في حقيقتها سوى نسق محدد من الحقوق والواجبات المتبادلة . فمجرد القرابة الدموية بين بعض الأفراد لا يترتب عليه أوتوماتيكيا قيام هذا النسق من الحقوق والواجبات بينهم ،

- وإنما يتحقق ذلك عن طريق إقرار المجتمع. حتى في كثير من المجتمعات التي تتخذ القرابة الدموية أساسا لإقامة النسق القرابي نجد أن عملية الولادة نفسها لا تكون لها قيمة اجتماعية (أي لا تصبح علاقة شرعية معترفا بها من المجتمع بين الطفل الوليد وبقية أقاربه) إلا بعد ممارسة بعض الطقوس الاجتماعية أو الدينية. فيكون هناك ميلادان : ميلاد فيزيقي (بيولوجي)، يخرج بفضله كائن بشري إلى الوجود. وميلاد اجتماعي (طقوس غالبا) يترتب عليه الاعتراف بانتماء عضو جديد إلى الجماعة الاجتماعية له حقوق العضو وعليه واجباته . وفي بعض المجتمعات تقترب طقوس هذا الاعتراف أو التكريس من طقوس التبني اقترابا وثيقا .

- وهناك عدا التبني نظم أخرى توضح لنا قوة القرابة الافتراضية أو المصطنعة ، نذكر منها نظام " أخوة الدم" الذي يجعل من فردين أو أكثر لتربط بينهم قرابة دموية ، تجعل منهم أخوة لا تقل العلاقة بينهم قوة عن العلاقة بين الأخوة الحقيقيين ويتبادر إلى الذهن من اسم هذا النظام : "أخوة الدم" إن هناك علاقة دموية بين أطراف العلاقة. ولكن هذا التصور ليس صحيحا ، وإنما الذي يحدث في أغلب صور تلك العلاقة إنها تتحقق عن طريق مزج دماء تسيل منه الدماء ، ثم يمزج دم الشخصين عن طريق وضع الجرحين على بعضهما، وفي أثناء ذلك تلقي بعض الصيغ والعبارات من جانبهم أو من جانب كاهن ، سواء وحدهم أو على مرأى من حشد من أبناء الجماعة). بعدئذ يصبح هذان الشخصان في مقام الأخوة الحقيقين يخضعان لنفس قواعد تحريم الزواج بالمحارم (من الاقارب المقربين لكل منهما). فإذا كان ذلك المجتمع يحرم زواج الأخ من أخته ، فإن كلا منهما يحرم عليه الزواج من أخت الآخر (لأنها أصبحت أخته هو أيضا)..... وهكذا .

- وقد يتبادر إلى الأذهان أن نظم القرابة الافتراضية أو المصطنعة لا وجود لها إلا في المجتمعات البدائية أو التاريخية.ولكننا نجد أن نظام التبني مازال موجوداً حتى اليوم في بعض المجتمعات المعاصرة. وخلعت عليه القوانين الوضعية وضعا قانونيا محددا. وهناك كذلك قرابة العماد في الديانة الكاثوليكية المعاصرة. إذ تتحقق القرابة الطقوسية في مجتمعات غرب أوربا والولايات المتحدة عن طريق إطلاق أسماء العراب (أبو العماد) على الأطفال الجدد. وقد تطورت مثل هذه العلاقات إلى حد بعيد في البلاد الكاثوليكية على وجه الخصوص ، وبالذات في جنوب إيطاليا.

- يتضح مما سبق ان القرابة المصطنعة في جميع الأحوال تستهدف زيادة عدد الصلات الرسمية بين افراد المجتمع ، وتزيد من درجة التضامن بين أبناء المجتمع المحلى.

رابعاً :عامل السكني أو البعد المكاني للأسرة:

هناك ثلاث احتمالات أمام الأسرة من حيث السكنى أو محل الإقامة هي :-

(أ) السكني عند أسرة الأب.

(ب) السكني عند أسرة الأم.

(جـ) السكني في مقر جديد ، لا هذا ولا ذاك.

- ومن الواضح أن النظام الأول يكون هو قاعدة السكني عند عشائر الانتساب للأب ، والنظام الثاني هو النظام المتبع عند عشائر الانتساب للأم. أم النظام الثالث فيوجد في الغالب عند العشائر أو المجتمعات ذات الانتساب الثنائي (للأب والأم في وقت واحد) ومن ثم فهو القاعدة العامة في مجتمعاتنا المعاصرة .

- وتبدو أهمية عامل الاستقرار المكاني للأسرةفي أن مكان السكني مؤثرا تأثيرا حاسماً على طبيعة التعاون الاقتصادي بين الأسرة الجديدة والوحدة الأسرية أو الوحدات الأسرية الأكبر التي تفرعت عنها (أى أسرة الزوج ، وأسرة الزوجة) كما أن أهمية البعد تتجاوز ذلك إلى التأثير على الوضع القانوني للأسرة الجديدة من حيث علاقاتها بالأسرة التي تفرعت عنها ، وعلاقتاتها بالأسرة التي تعيش معها في نفس الوحدة الاجتماعية . ويمكن القول بوجه عام بأن اهتمام المجتمعات الانسانية بالبعد المكاني في حياة الأسرة قد بدأ يتضح ويتبلور مع بدء استقرار منذ العصر الجليدى الأخير.

خامساً : مقومات الأسرة:

أولاً : المقوم الشرعي ((الديني))

ويقصد به:

- ان الأسرة لايتحقق لها الوجود المقبول والمعترف به اجتماعياً ومجتمعياً إلا بتكوينها وفقا للعقائد الدينيه والأعراف والقوانين المعمول بها في المجتمع ، في نظم الزواج والطلاق والمصاهرة والاشباع الجنسي وتقرير الحقوق لكل فرد من افراد الاسرة.

- وبذا فإن الاسرة في طبيعتها الشرعية اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعداد والقدرات الكامنة في الطبيعه البشرية النازعه الى الاجتماع وهي ضرورة حتميه لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي .

- ويستمد مجتمعنا الاسلامي العربي ذلك المقوم من الدين الإسلامي والقوانين والاعراف الاجتماعية الذي ينظم الزواج باعتباره الاساس الذي تبنى عليه الأسرة وتحقق من خلاله سلامة الأوضاع الاجتماعية .

- وطالما ان الزواج الشرعي هو الأسلوب الذي يقره الدين والمجتمع لتكوين الأسرة والإنجاب والتناسل فإن المجتمع ينظم تلك العلاقه وعقد الزواج وسيلة من الوسائل التي يلجأ اليها المجتمع اليها لتحقيق هذا الشرط لصحه الزواج كما اقره الاسلام الذي تتحدد اركانه في : الإيجاب والقبول ، المهر او الصداق ، وشهاده الشهود ، الاشهار ، إذن الولي .
وهي شروط لا يجب تجاوزها حتى نضمن توفر المقوم الشرعي للأسرة .
- ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : " تنكح المرأه لأربع : لمالها وجمالها وحسبها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك " . ويقول : " لأمـة سوداء ذات دين افضل " .
- فإن الأسرة لابد ان يتوفر لها دعامه الأختيار بين الزوجين على اساس من الشريعة وماداعانا اليه الرسول صلى الله عليه وسلم .من اسس الاختيار السليم بما يوفر للاسره الاستقرار .
- فإن الاسرة هي اللبنه الاولى التي تعتني بغرس القيم والمبادئ الدينيه بين افرادها ، فالمقوم الديني يمثل دعامه اساسية في توفير القيم الروحيه داخل الاسرة ويساعدها على القيام بعمليه الضبط الاجتماعي وغرس القيم الإجتماعية ..

ثانياً : المقوم البنائي

ويقصد به تكامل الأسرة بوجود مانسميه بالمثلث الأسري الذي يتكون من (الزوج – الزوجة – الأبناء) وكل منهم يقوم بدوره لتحقيق هدفه الشخصي واهداف الأسرة .

وتصنف الأسرة في نظرية الانساق الى انساق فرعية تكون بنائها وهي :

- النسق الفرعي الزوجي او نسق الشريكين والذي يتكون من الزوج والزوجه .
- النسق الفرعي الوالدي الذي يتكون من الوالدين كسلطه تنفيذيه او متخذي القرارات .
- النسق الفرعي الأخوي يتكون من الاخوه والأشقاء وغير الاشقاء .
- النسق الفرعي الأسري الخارجي ويتكون من الاسرة الممتده والاصدقاء

ثالثاً : المقوم الاجتماعي:

- الأسرة بصفتها اكثر الظواهر عمومية وانتشارا ينسب إليها في النهاية ايجاد الفرد الصالح الذي يستطيع ان يقوم بتحمل مسؤولياته وأعبائه بشكل مناسب وسليم ، لذا لا يمكن ان تنجح الحياه الاسرية الا اذا شعر الزوجان بأهمية الدور الذي تلعبه العلاقات الاجتماعية السائدة والتي تبادلاها معاً .
- ويرتكز هذا المقوم على الاحترام والاهتمام والثقة المتبادلة واستمرار كل من الزوجين في الوقوف إلى جانب الطرف الآخر ومساندته ومساعدته بكل إخلاص والتجاوز عن الخلافات البسيلة وعدم تجسيد الأمور حتى يتوفر للأسرة الاستقرار والدفء ومن ثم استمرارية الحياة الأسرية في يسر وسهوله ..

رابعاً : المقوم الصحي:

- لا يرتبط هذا المقوم بالجانب الصحي الجسمي فقط ولكننا نهتم ايضا بالصحة النفسية والعقلية لكل افراد الاسرة . لذا يعد المقوم الصحي أحد الدعائم العامة للتكامل الاسري ..

تتضمن صحه الأسرة ما يلي :

- الرعايه الصحية للمقبلين على الزواج .
- تلبيه الإحتياجات الانجابية للزوجين .
- رعايه الام اثناء الحمل والرضاعه .
- تحسين صحه الطفل وخفض معدل وفيات الرضع .
- توفير الرعايه الصحية لكل افراد الاسرة .
- الرعايه الصحيه للمسنين.

خامساً : المقوم الاقتصادي:

- يعتمد التكامل الاسري على أساس توفير الحاجات المادية التي يحتاجها الانسان ويعتمد هذا على ضرورة توافر الموارد الاقتصادية والمالية التي تساعد على تحقيق مختلف الحاجات لأفراد الاسرة. والحاجات المادية متنوعه و متغيره و متجدده وهي نسبيه لكل انسان تبع وضعه ومستواه المعيشي ودخله و الموارد التي يحصل عليها
- وهذا المفهوم في الأسرة لا يعني تحقيق مستوى معين لمختلف الأسر ولكنه يعني وجود موارد اقتصاديه كافيه حتى تواجه الأسرة الاحتياجات المادية بطريقة انسانيه وحتى تستطيع الأسرة تحقيق الاستقرار و التماسك يجب ان يساعدوا بعضهم البعض في وضع الاوليات الحاجات وفقا لمواردهم المالية
- وهذا المقوم يمتد اثره الى اشباع الحاجات المعنوية غير الملموسة فلا يمكن الفصل بين ما هو مادي و غير مادي ويتضمن ذلك ايضا جهود المجتمعات في مساعدة الشباب المقبلين على الزواج وغير قادرين على نفقاته ليسهم ذلك في تيسير الجوانب الاقتصادية كأساس و مقوم لتكوين الأسرة و بقائها و العيش بصورة لائقة.

سادساً : المقوم العاطفي :

- يقوم المقوم العاطفي على توافر صلات عاطفيه تربط بين كل افرد الأسرة لتحويل الصلة او الرابطه الماديه الى صلة عاطفيه وعدم توافر هذا المقوم يودي لحدوث نزاعات و مشاكل اسريه و زوجيه
ويعتبر المقوم العاطفي احد العوامل التي تحقق الهدف من قيام الاسرة والذى يتعلق بتحقيق السكن والسكينة والامن والطمأنينة لكل افراد الاسرة ..

مقدمة :

إذا وضعنا كافة الظروف التاريخية التي مرت بها الأسرة أمام ناظرينا، فإننا سوف ندرك مباشرة وبكل وضوح أن تطور الأسرةوالمجتمع لم يتم أبداً بشكل عشوائي أو عفوي. وإنما كان ومازال يخضع لقواعد وأصول عامة، يمكننا أن نتعرف عليها ونضع أيدينا عليها . ولما كان المجتمع الإنساني يحفل بصور شتى من التنوع في جوانب حياته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والدينية والثقافية . فإنه من المنطقي أن نتوقع إزاء ذلك تنوع أنماط الأسر الإنسانية بصفة عامة . كما أنه سوف يتعين علينا أن نسأل أنفسنا :

- ما هي الأمور والجوانب التي تتغير في حياة الأسرة (أو القابلة للتغير)؟
- وما هي الأمور التي تتصف بقدر من الثبات والاستقرار)؟

على أننا يجب أن نتفق بادىء ذيبدء على أننا لا ننوي أن نقدم عرضاً لكافة أنماط الأسرة في مراحل تطورها المختلفة وفي ظل الظروف الإجتماعية المتفرعة . فتلك دراسة يجب أن يتولاها باحث في تاريخ الأسرة يوقف جهده عليها وحدها لكي يتتبع مراحل تطورها وتنوع أشكالها منذ أقدم العصور وحتى العصر الحاضر . أما نحن فسوف نقصر اهتمامنا على أنماط الأسرة الشائعة أو المعروفة في العصر الحاضر فقط ، على أساس أن دراستنا كلها تدور حول الأسرة في المجتمع المعاصر .

أولا : تنوع أنماط الأسرة في العصر الحاضر :

فيما يتعلق بتنوع أنماط الأسرة في العصر الحاضر، يجب أن نتفق في البداية على تقرير ملاحظتين أساسيتين :

الأولى : أنه لا يوجد مجتمع (ذو حجم معقول) على وجه هذه الأرض يقتصر على نمط واحد فقط من الأسر لا يعرف سواه، فكل مجتمع يعرف في نفس الوقت أكثر من نمط من أنماط الأسرة .

الثانية : أن كل نمط من أنماط المجتمعات القائمة في عالم اليوم لديه نمط معين سائد من أنماط الأسرة، على حين تعد الأنماط الأخرى الموجودة أنماط فرعية أو ثانوية .

فإذا قسمنا المجتمعات القائمة في عالم اليوم إلى ثلاثة أنماط رئيسية على النحو التالي :

١- المجتمعات الصناعية الرأسمالية (الغربية).
٢- المجتمعات الصناعية الاشتراكية (الشرقية) .
٣- مجتمعات العالم الثالث .

- إذا اتفقنا في هذا التقسيم الثلاثي فإننا سنلاحظ أن كل نوع من تلك الأنواع يعرف نمط أسرياً رئيسياً إلى جانب طائفة من الأنماط الأسرية الفرعية . ولكن يجب أن نلاحظ أن بلاد العالم الثالث تتميز بقدر من التنوع فيما بينها يفوق بكثير التنوع الموجود داخل كل نوع من النوعين الأولين، بل أنه يفوق في كثير من الأحيان التنوع الموجود بين المجتماعات الغربية والشوقية، بحيث أننا نجد البعض يميل إلى تصنيف المجتمعات القائمة في عالم اليوم إلى نوعين فقط بدلاً من ثلاثة : المجتماعات الصناعية (المتقدمة) ومجتمعات العالم الثالث (النامية) ولكننا لن نأخذ بوجهة النظر هذه لأسباب سوف تتضح في ثنايا الكلام. فالأسر (بمختلف أنماطها)الموجودة في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية تختلف اختلافاً بعيداً عن الأسرة الهندوكية أو الأسرة اليابانية. وهي تختلف كذلك عن الأسرة في المجتمعات العربية، وعن الأسرة في الثقافات الإفريقية السوداء وفي بلاد أمريكا اللاتينية .
- ومع ذلك فإننا لا يمكن أن نجد نمطاً موحداً من الأسرة في أي مجتمع على الأرض، أعني أنه لا يمكن أن يكون هناك نمط مسيطر في كل أرجاء المجتمع. وإنما هناك تنوع حسب المناطق الجغرافية داخل كل مجتمع، وهناك تنوع حسب البناء الطبقي الاجتماعي داخل كل مجتمع. ومن أبرز مظاهر التفاوت بين أنماط الأسرة ذلك التناقض الموجود في كل المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على السواء (باستثناء المجتمعات الاشتراكية) بين الريف والحضر. إذا نجد أن النمط الأسري السائد في أغلب مدن العالم هو الأسرة النووية بأشكالها الحديثة المختلفة (التي سنفصل فيها الكلام فيما بعد).

- على حين توجد في المناطق الريفية الأنماط الأسرية، الأقدم عهداً . وإن كانت تجدر الإشارة إلى أن تقدم التصنيع الزراعي واستخدام الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الزراعة، وكذلك زيادة انتشار وسائل الاتصال الجماهيري في الريف سوف يعمل على تضييق الهوة بين الريف والمدينة، وتحقيق نوع من التجانس والتقارب في أنماط الأسرة هنا وهناك. ولذلك نتوقع أن يخف التناقض بين الريف والمدينة بمرور الوقت وتقدم جهود التنمية لتشمل رقعة المجتمع كلها بشكل متقارب .

- ويختلف الموقف عن ذلك في البلاد الاشتراكية، حيث أدى سيطرة الاتجاهات الجماعية في العمل الزراعي إلى القضاء على كافة الأشكال التقليدية من الأسرة دفعة واحدة وفي فترة زمنية وجيزة. وظهر نمط جديد من التنظيم الجماعي (في المزارع الجماعية) الذي يقوم على صورة معينة معدلة من الأسرة النووية . ولم يعد هذا التنظيم الاجتماعي الاقتصادي مكان للأشكال القديمة السابقة على عصر التصنيع أو بالأحرى السابقة على عصر الثورة الاشتراكية .

- وإذا انتقلنا إلى مسرح الحياة في المدينة المعاصرة، فسنجد الصورة تتسم كذلك بقدر ملحوظ من التنوع النسبي . يتجلى هذا التنوع أولاً وأساساً في اختلاف أنماط الأسرة السائدة في الطبقات الاجتماعية المختلفة . ويتجلى بعد هذا في التنوع الأسري في القطاعات المهنية المختلفة، إذ لا شك ان الإطار الاقتصادي لحياة رب الأسرة والأفراد الذين يساهمون في اعالتها يؤثر بشكل مباشر في نمط هذه الأسرة.

- وتبدو تلك التغيرات والتنوعات بأوضح أشكالها إذا ألقينا نظرة على الأسرة في مدن البلاد النامية . فتلك المؤسسة الإجتماعية تعاني من أكثر التغيرات الثقافية والإجتماعية حدة وعنفاً . حيث نجد أن المهاجر بمغادرته لتربيته أو بيئته الريفية واتجاهه إلى المدينة يهجر بيئة كان يتمتع فيها بالانتماء الوثيق إلى أسرة معينة .

- أما إذا هبط المدينة بأسرته فسيجد أيضاً أن البيئة الحضرية تمارس تأثيرات فعالة في الأسرة، وتؤدي إلى إحداث بعض التغييرات الدقيقة فيها .ومن الأمور التي تؤثر حتماً في الأسرة كنظام اجتماعي . ضرورة التكيف مع الظروف الجديدة التي تواجهها في البيئة الحضرية، وازدحام المساكن الذي تجده الأسرة في المدينة . والتعرض لأسلوب الحياة الحضري الجديد. ومن شأن هذه المؤثرات بصفة عامة أن تعجل عملية تخلي الناس عن أساليب حياتهم القديمة .من هذا مثلاً أن يجد عضو الأسرة نفسه مضطراً تحت تأثير الضغوط المتزايدة إلى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات التي لم يكن يعرفها من قبل في القرية وسيكون لتلك الالتزامات تأثيرها في أنماط الالتزام الأسري والقرابى التي كان يألفها في الماضي.

- ويتعرض المهاجر في المدينة لتناقص مستمر في رقابة الأسرة على أفرادها .ويزداد ذلك وضوحاً بصفة خاصة إذا كان الفرد قد قدم إلى المدينة منفرداً وليس عضواً في أسرة . ولكن حتى إذا كانت الأسرة بأكملها أو قطاع كبير منها قد هاجر مها إلىالمدينة، فإن الفرد يدخل في ظروف تحمله تدريجياً على الاضطلاع بدور جديد داخل الأسرة، وقد يكون علاقات جديدة من شأنها أن تؤثر في علاقاته بسائر أفراد الأسرة وتحدها .

- وقد تنهار الأنماط التقليدية تحت وطأة البيئة الجديدة من هذا مثلاً أن الإجراءات المعتادة لتكوين علاقة الزوج بزوجته يمكن أن تتعدل تعديلاً كبيراً في البيئة الحضرية الجديدة .وقد يكون من نتائج ذلك أن الفرد بدلاً من أن يستعين بالطقوس والممارسات المعتادة المرتبطة باختيار شريط الحياة المقبل، قد يجد نفسه – خاصة إذا كان قد جاء إلى المدينة دون أسرته –متورطاً في مجموعة من العلاقات غير الرسمية مع أفراد من الجنس الآخر ليست عي علاقة الزواج التي كان يعرفها في الماضي . وإنما هي مجموعة من صور المعاشرة .

- والواقع أن الفرد بسلوكه هذا لا يعدل فقط من العادات الريفية التي اعتادها، وإنما يمكن أن يورط نفسه في مجموعة من العلاقات الجنسية التي قد تكون ذات وطأة شديدة على عاداته الأخلاقية القديمة.
- أما النساء بصفة خاصة فيجدن أن البيئة الحضرية تعدل تعديلاً بعيد المدى من وضعهن . وأدوارهن وأوجه النشاط التي يمارسنها . أبرز هذه التغيرات تلك التغيرات القانونية والاقتصادية في علاقتهن مع باقي أفراد أسرهن . فقد تجد الزوجة أن القواعد القانونيةالمختلفة التي تمس النساء في المدينة يكون لها تأثيرها الهام في كيانها القانونية من هذا مثلاً أنها قد تصبح قادرة على حيازة ممتلكات حقيقية باسمها الخاص .فضلاً عن هذا نجد أنه بينما تعتبر الزوجات والأطفال في القريةمصدر قوة اقتصادية بسبب قدرتهم على العمل في الحقول ، نجدهم يمكن أن يصبحوا في المدينة عبئاً اقتصادياً بسبب نفقات إعالتهم .

- وقد تجد النساء أنفسهن – من ناحية أخرى – يتعرضن لتغيرات دقيقة . قد لا تكون ظاهرة . في علاقتهن بزواجهن . ويبدو أن الخبرة تشير –مثلاً إلى احتمال زيادة النمط الزواجي في علاقتهن بأزواجهن، لا مجرد السير المريح الذي كانت تكلفه نظم تكوين الزيجات في المجتمعات الريفية . ومن الممكن أن تتعرض مسئولياتهن والتزاماتهن تجاه أزواجهن لتغيرات جوهرية .
- كما قد تجد الأسرة الحضرية في البلاد النامية أن التزامات الضيافة قد تعدت بعض الشيء عن النماذج الريفية الأصلية . والمألوف على سبيل المثال أن تبدي الأسرة الحضرية كرم الضيافة لأي واحد من أبناء إحدى الأسر القريبة في القرى لدى وصوله حديثاً إلى المدينة ليجد مستقر له فيها . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه إلى المدينة مكاناً له في نطاق الأسرة أو يقدموا له على الأقل الطعام والمسكن على أساس مؤقت أو لمدة طويلة لحين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الصيغة الإجبارية حدود قانونية، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد إقامة كل قادم جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن . ويعتبر هذا الالتزام بالاستضافة – من بعض نواحيه- غير جديد على ابن القرية القديم الذي تعود المشاركة في تحمل أبناء القرية .
- وقد ينطوي هذا الالتزام – من ناحية أخرى – على علاقة لازمة كل اللزوم للبقاء والاستمرار في البيئة الحضرية الجديدة وقد يكون دخل الأسرة الحضرية من الانخفاض بحيث يكون من اللازم استكمال هذا الدخل من خلال أي اسهامات، مهما تكون ضآلتها ، يقدمها المهاجرون حديثو الوصول من الريف إلى المدينة . فهذه المعاملة التي توازي الإيواء والإطعام – سواء بمقابل أو بدون مقابل – تعتبر مهمة شاقة في البيئة الحضرية حيث لا تتيح ظروف المعيشة بصفة عامة أكثر من حجرة واحدة للأسرة نفسها ، ناهيك بالأشخاص الإضافيين .
- وظراً لما ينطوي عليه ذلك من مزايا اقتصادية، نجد من الشائع تماماً أن تأوي الأسرة بعض الغرباء ويقدم لهم الإقامة الكاملة (أي السكن والطعام، أو السكن فقط) ، فيشاركوا الأسرة حياتها ومصيرها . وقد لا يكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التي جاءت منها الأسرة، فيدخلون بذلك في صراعات محتملة راجعة إلى الإختلافات في البيئة وفي العادات الغذائية، وما إلى ذلك من أمور .
- يضاف إلى كل هذا تيار الهجرة من الريف إلى المدينة، خاصة في البلاد النامية ، لا يتوقف أبداً ، بل إنه بالفعل يزداد اندفاعاً مع تقدم التصنيع والخدمات في المدينة . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إدخال أنماط أسرية جديدة إلى مجتمع المدينة . والأرجح ألا تستطيع تلك الأنماط الأسرية الجديدة الوافدة من الريف أن تتكيف بسرعة وبشكل كامل مع ظروف الحياة في المدينة . مما يترتب عليه ظهور العديد من ألوان الصراع والتوترات والمشكلات .ونضرب على ذلك مثالاً واضحاً هو احتفاظ أغلب الأسر المهاجرة إلى المدينة بنفس سلوكها الإنجابي الذي ألفته في الريف ، فيتراكم لديها عدد كبير من الأطفال ، بحيث تزداد حاجتها إلى مساكن أكثر اتساعاً، هذا في الوقت الذي تعاني فيه المدينة التي يعيشون فيها من مشكلة إسكان خطيرة مستفحلة.

ويلخص بربز موقف الأسرة المهاجرة إلى المدينة في مجتمعات البلاد النامية بقوله :

- "يجب علينا عند النظر إلى سكان الحضر ... أن نتذكر دائماً أن المهاجرون يتدفقون على المدينة من أماكن لها ثقافتها الخاصة التي قطعت شوطاً بعيداً في سبيل الرقي والاكتمال . ويحمل هؤلاء المهاجرون الكثير من عناصر تلك الثقافة معهم إلى المدينة دون أن يدروا إلى أي حد سيحاولون رفضها والتخلص منها . وليس هؤلاء المهاجرون بالشخصيات التافهة التي لا وزن لها، ولا هم عجينة طيبة سهلة التشكيل . فهم يقدمون إلى المدينة مغلفين بغشاء من التراث القبلي الريفي وبأساليب مستقرة في السلوك وفي العمل، وأنماط محددة من الولاء والالتزامات ، والأوضاع الاقتصادية و الضبط، وقنوات الاتصال.وهي جميعاً أشياء ليس من السبل أن تموت في البيئة الحضرية . والواقع أن هذه العادات الاجتماعية تتدعم بشدة من خلال نوع البيئة التي يحتمل أن يهاجر إليها الفرد"
- ولو أننا استعرضنا بالتفصيل – أنماط معيشة الأسرة في كل من الريف والمدينة . خاصة في مجتمعات البلاد النامية ، لاتضح لنا بكل جلاء أن الفرق الرئيسي بين الريف والمدينة يكمن في أن الأسرة الحضرية تفقد استقلالها التقليدي بشكل مستمر ومتزايد السرعة . فعلى حين نجد أن الأسرة الريفية – خاصة تلك التي يشتغل أبناؤها بفلاحة الأرض-تستطيع أن تحقق لأفرادها جانباً كبيراً من احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية، وهو أمر ينعكس بوضوح في ازدياد التماسك الداخلي بين أعضائها، حيث أن المصالح الإقتصادية المشتركة تعمل على تدعيم الكيان الأسري وتقويته هذا في الوقت الذي نجد هذا التماسك الداخلي أضعف بكثير في الأسرة الحضرية، حيث لا تسيطر على أفرادها مصالح اقتصادية مشتركة، وإنما يخضع وجودها أولاً وأخيراً لنوع العلاقات الشخصية القائمة بين أعضائها. فهي تعتمد على البيئة الخارجية المحيطة بها في اشباع أغلب احتياجاتها، مما ينعكس بدوره على تنظيمها الداخلي، ويزيد حساسيتها كمؤسسة لما تعج به تلك البيئة الخارجية من مؤثرات وتيارات. وسوف نعود إلى زيادة هذه النقطة إيضاحاً على امتداد هذا الكتاب .

ثانيا : الأسرة الممتدة :

- من الحقائق التي يجب أن نؤكدها في صدر حديثنا عن الأسرة الممتدة أنها تتفوق على سائر الأنماط الأسرية المعروفة في العالم الصناعي، العربي والشرقي على السواء، في درجة الاستقلال التي تتمتع بها. ويكمل تلك الملاحظة ملاحظة أخرى وهي أن الأسرة الممتدة التي كانت سائدة في العالم القديم (سواء في الحضارات الشرقية القديمة، أو في الحضارات الإغريقية والرومانية) تتفوق على كل الأشكال المعروفة حالياً من الأسر الممتدة (في بلاد العالم الثالث) فيما كانت تتمتع به من استقلال . وقد تجمعت لدى الدارسين المعاصرين طائفة كبيرة من الشواهد والأوصاف التي تدور حول الأسرة الممتدة القديمة ومن معالم الحياة فيها والعلاقات بين أطرافها . ويأتي على رأس تلك المصادر الكتابات والنصوص الأثرية والتاريخية عن العالم القديم، وأوصاف الكتاب المقدس، وبعض الكتابات التاريخية، الروائية أو الجغرافية، التي ترجع إلى عصور الإغريق والرومان الأقدمين ، كمؤلفات هوميروس وهيرودوت وغيرهما ..

الأسرة الإغريقية الممتدة
الأسرة الممتدة في الهند القديمة
الأسرة عند الأباتش (من الهنود الحمر)
الأسرة الكبيرة تحت سيطرة الأخ الأكبر
الأسرة الممتدة عند التاثالا (مدغشقر)
الأسرة النوبية (نموذج من قرية غرب أسوان)

الأسرة الكبيرة تحت سيطرة الأخ الأكبر

- يظهر هذا الشكل من أشكال الأسرة الممتدة في أعقاب وفاة الأب الكبير (رب تلك الأسرة) ، حيث لا يتفرق الأخوة (بالمعنى الواسع لكلمة أخوة) وزوجاتهم وأولادهم، وإنما يستمرون في العمل والحياة معاً . ولا يكاد يتغير أي شيء في حياتهم سوى شخص رئيس الأسرة الكبيرة، أما فيما عدا هذا فالبيوت التي يعيشون فيها هي ، وكذلك الأرض التي يفلحونها، والمصالح التي يرعونها، ونظام تسلسل السلطة من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى .يظل كل شيء تقريباً على حاله ..
- وأهم سمات هذا الشكل أنه واسع الإنتشار في العالم القديم وفي عالمنا المعاصر على حد سواء. ويبدو أنه قد ظهر واستقر وترسخت جذوره في الحياة الاجتماعية منذ استقرار الإنسان في بقعة معينة، بعد أن تجاوز حياة التجوال والتنقل.ولذلك نجده من أوسع الأشكال الأسرية انتشاراً بين الفلاحين، سواء في أوربا في عصورها القديمة والوسطية، أو بين فلاحي العالم الثالث في الماضي والحاضر وعلى اختلاف مستويات تطورهم. غير أن هذا النظام قد لعب علاوة على ذلك الدور الزراعي الواضح (حيث يحافظ لفترة طويلة على تماسك التركة وعدم تمزقها وتبعثرها) ؛ لعب أدواراً أخرى في عالم النقل والتجارة. فقد تحولت بعض هذه الأسر – التي تقوم على سيطرة الأخ الأكبر- إلى مشروعات للنقل التجاري بين المناطق الريفية في أوربا في العصور الوسطى ومطلع العصور الحديثة .
- كما لعبت بعض تلكالأسر دوراً بارزاً في فجر الرأسمالية الغربية، حيث أنه من الواضح أن الفرد كان أضعف من أن يغامر بكل شيء في تلك المرحلة من النمو الاقتصادي الشديد التقلب المحفوف بالمخاطر. فكان اقتحامه هو وأخوته (وأسرته الكبيرة)ميداناً جديداً كان يضمن له سلفاً حداً أدنى من النجاح، أو تكون الأسرة له بمثابة الظهر على الأقل لو خابت مغامرته .. وهكذا . والأمر اللافت للنظر أن بعض قوانين البلاد الأوربية كانت تخطر في ذلك الوقت قيام مثل هذه التكتلات العائلة الاقتصادية، كما أن المناخ السياسي العام – حتى لو لم يكن هناك تشريع صريح ضدها – كان ينفر من مثل هذا الشكل من أشكال تركيز القوة . ومع ذلك فإن أي مشتغل بالمال أو الصناعة لا يعدم الوسائل التحتية التي تكفل له تحقيق غرضه، خاصة في مثل تلك المرحلة المبكرة من تطور نظام الحكومة والنظام القضائي بصفة خاصة . وهكذا قامت واتسعت هذه المشروعات الاقتصادية العائلية تحت سمع الدول وبصرها.

- ولكن لا شك أن التطورات العالمية والمحلية المعاصرة في الدول الصناعية قد أدت إلى اخفاء هذا النمط من أنماط الأسرة الممتدة. فذهب وذهبت معه كل ملامحه . لأنه لم يعد يضطلع بما كان له من وظائف. إذ دخلت محل الأسرة الكبيرة القديمة الدولة والمؤسسات العامة تعطي الفرد كما هو متوقع منتقيا –مزدهراً إلى حد كبير في البلاد النامية التي كان معروفاً فيها في الماضر. وإن كانت بعض الكتابات قد أشارت إلى بعض رواسب بعيدة له في بعض أنحاء أوربا .من هذا مثلاً في منطقة البيرينية في معلقة الألب السويسرية ، وفي منطقة الألب الوسطى عامة وحتى الشرق وصولاً إلى البلقان .

ثالثا :هل الفروق بين الأسرة القديمة والأسرة الحديثة مجرد قضية حجم؟

- لقد تصور أصحاب كثير من الكتابات غير العملية في الأسرة (وكذلك – ومع الأسف – جانب من أصحاب المؤلفات العلمية) تصوروا خطأ أن الفرق بين أنماط الأسرة القديمة كانت تتميز بوجه عام بكبر الحجم، على حين أن الأسرة الحديثة تسير في طريق التقلص. حقيقة أننا لو تذكرنا الأنماط الأسرية التي قرأنا عنها في الصين القديمة أو عند بعض الشعوب المتخلفة لوجدناها تتميز عامة بكبر الحجم، وأن هذا الحجم يزيد على أي حال .
- ويجب أن نحذر من الانزلاق إلى الاعتقاد بأن الشعوب القديمة والمتخلفة لم تعرف سوى الأشكال الكبيرة من الأسرة (الممتدة) أو المشتركة .. الخ، ذلك أن الشواهد التاريخية وكذلك الاعتبارات المنطقية تحملنا على الاعتقاد بأن تلك المجتمعات كانت تعرف إلى جانب الأشكال الكبيرة من الأسرة عالية (كانت تمثل غالبية الأسر في سير قليل من المجتمعات) من الأسر الصغيرة الحجم، التي تقتصر في الأساس على الزوجين وأولادهما المباشرين).

- وعلاوة على هذا فإن وجود أسر كبيرة من نوع تلك التي يسيطر عليها الأخ الأكبر لا ينفي احتمال كون هذا الشكل يمثل مرحلة انتقال بين الكيانات الأسرية الكبيرة (الممتدة المتعددة الأجيال) وتحلل تلك الوحدات إلى أسر نووية صغيرة مستقلة، وقد أشرنا إلى هذه الفكرة في أكثر من موضع من تحليلاتنا السابقة.
- ثم أن هناك حقيقة قد تخفى أحياناً على أعين البعض، وهي أن الأسر الممتدة ليس حتماً أن تكون "كبيرة" الحجم، بل أنها يمكن أن تتقلص، فتكون صغيرة فعلاً أحياناً . ويصدق نفس الكلام على غيرها من الجماعات القرابية – كمثال- كانت في أغلب الأحيان تصل إلى أحجام متقلصة غاية التقلص بسبب الحروب التي لا تنقطع فيما بينها وبين العشائر الأخرى.

- وهناك ظاهرة تاريخية أخرى مثيرة للاهتمام شهدتها الإمبراطورية الرومانية القديمة، كما شهدتها وتشهدها مجتمعات أخرى. وذلك أنه من الممكن أن يحدث بعد تقلص الأسرة وتشتتها إلى أسر نووية مستقلة عن بعضها؛ من الممكن أن تنمو حول إحدى تلك الأسر النووية فيما يعد أشكال أسرية جديدة ممتدة. فنحن نعرف أن انهيار الإمبراطورية الرومانية قد انعكس – في جانب منه- في نمو الأسرة الممتدة حول النوايا الأسرية الصغيرة.

رابعا : الأسرة النووية:

- تعد الأسرة النووية هي النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر ، حيث يلعب الدور الحاسم في التأثير على كيانها وحياتها – إلى جانب العلاقات القرابية القائمة – العلاقة الوثيقة بين الزوجتين وتعني الأسرة النووية من الناحية البنائية تمركز الأسرة حول شخصيات : الزوج والزوجة والأطفال القصر، حيث يرتبطون جميعاً في إطار علاقة مواجهة تتميز بكل سمات الجماعة الأولية . ومن الواجب ألا تقودنا تلك الصورة إلى الاعتقاد خطأ بأن هذا الوضع يعني "عزلة" الأسرة النووية بشكل كامل عن أنواع العلاقات القرابية الأخرى . ونحن نلح على تصويب هذا الخطأ لأنه ظل يتردد في مؤلفات على الاجتماع العائلي منذ عشرينات هذا القرن وحتى كتابات تالكوت بارسوبر في أيامنا هذه . ذلك أن البحوث الجديدة في علم الاجتماع العائلي قد صححت كثيراً من الأفكار الخاطئة الشائعة حول الأسرة النووية المعاصرة .
- (وسنعود التي عرض تلكالتعديلات والملاحظات تفصيلاً في موضع لاحق من هذا الكتاب) حقيقة أن عزلة الأسرة النووية عن شبكة العلاقات القرابية تزداد بشكل لافت للنظر في فترات التغير الإجتماعي السريع وفقرات ازدياد الحراك الاجتماعي وانتشاره غير أن كثيراً من البحوث الحديثة التي أجريت في عديد من المجتمعات المعاصرة قد أوضحت مع ذلك كيف تتكون بشكل تلقائي وبسرعة شبكات جديدة من العلاقات القرابية. وتبدو تلك العلاقات القرابية الجديدة في بعض المناسبات الهامة في خياة الأسرة كالأعياد . وأعياج الميلاد . والسبوع . ومناسبات العزاء .. الخ . غير أن تلك العلاقات الجديدة لا تظهر في مثل هذه المناسبات الاحتفالية فحسب، ولكنها يمكن أن تظهر كذلك في أمور اقتصادية بحتة، كتبادل المساعدة المادية (الاقتراض مثلا) في بعض الظروف.
- الخلاصة أن الأسرة النووية يمكن أن تكون بمثابة "مرحلة" في حياة الأسرة الكبيرة، ومن ثم ينتفي التناقض المزعوم بين هذين الشكلين . والغريب أن تلك النقطة كانت واضحة إلى حد كبير في عيني بعض اتباع الاتجاهات التطورية في القرن التاسع عشر، حيث أدركوا أن الأسرة الكبيرة تنطوي على عدد من "الأسر الخاصة المستقلة" على حسب تعبيرهم في الأيام . ونحن ندرك أنه مهما تضخم حجم الأسرة الكبيرة، ومهما اختلفت أشكالها أو مسمياتها، فإن الفرد الذي ينتمي إليها يعرف على وجه الدقة الأسرة النووية التي ينتمي إليها. فهو في جميع الأحوال ابن فلان وفلانة (أي أنه عضو في الأسرة النووية الفلانية) ، ثم هو بعد ذلك عضو في كيان أسرة أكبر. أي أن التفاوت الوظيفي البنائي بين الأسرة النووية والأسرة الكبيرة (المتعددة الأجيال أو غيرها) واضح وجلي لكل عضو في المجتمع. وسنعود إلى زيادة هذه النقطة إيضاحاً فيما بعد.
- ورغم كل ما عرفناه ونعرفه عن تنوع الأنماط الأسرية.فإنه يبدو مؤكداً أن الأسرة النووية هي أكثر تلك الأنماط شيوعاً ، فهي بحق ظاهرة إنسانية عالمية. إن مكانتها في المجتمع قد تتفاوت من مرحلة تاريخية لأخرى، ومن مستوى اجتماعي لآخر، وحجمها قد يزيد أو ينقص (كأن تضم زوجة أو عدة زوجات)؛ ولكنها هي الظاهرة الأساسية عندما نكون بصدد الحديث عن الأسرة الإنسانية عموماً، حتى في الحالات التي يصعب فيها التعرف على كيان واضح للأسرة النووية في حالة السكنى عند أم الزوج) فإننا نرى بوضوح أن يتردد بانتظام ليلاً على زوجته (حيث تقيم عند أهلها)، ويقضي معها الليل ثم يتركها في الصباح ليعود إلى عشيرة أمه. ولذلك يوصف هذا الشكل من أشكال الزواج باسم "زواج الزيارة" ويعمل الأب في هذه الحالة على الحصول على أطفاله من خلال العمل فترة من الوقت لدى أسرة زوجة ، أو دفع مبلغ معين من المال إليهم.

خامسا : المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة :

- في رأينا أن التمييز بين المكانة الموروثة والمكانة المكتسبة أهم بكثير من كل التصنيفات والتجديدات التي ناقشناها فيما سبق (سواء من السرة الممتدة إلى الأسرة النووية أو من الأسرة الكبيرة الحجم إلى ..

الأسرة الصغيرة) . فهذين النموذجين المتطورين – اللذين يرجع الفضل إلى الانثروبولوجي الأمريكي رالف لنتون في تحديدها – يبدو أنه أبعد دلالة وأهم تأثير . وخلاصة هذا التصنيف أن هناك مجتمعات يتحدد فيها وضع الفرد من خلال وضع اسرته، وهناك مجتمعات أخرى يتحدد فيها وضع الفرد من خلال انجازه الشخصي .ولا شك أننا لا يجب أن نأخذ هذا التصنيف بشكل صارم، لأن هناك كثراً من المجتمعات التي تتحدد فيها مكانة الفرد عن كلا الطريقين، أو أن وضع أسرته هو الذي يعطيه دفعة قوية لتحقيق مكانة (مكتسبة) رفيعة، وهكذا . ولكنه مؤشر عام يساعدنا على وضع أيدينا على بعض ملامح الحياة في هذا المجتمع أو ذاك من خلال معرفة الاتجاه السائد في تحديد مكانة الفرد .

- ولذلك ملاحظة عامة تصدق تقريباً على كافة التصنيفات في علم الإجتماع، كالتمييز بين الريف والحضر مثلاً) . وتحت أيدينا شواهد على أنه كانت هناك حالات في العالم القديم وفي العالم الثالث كانت أوضاع غالبية الأفراد تتحدد في ضوء مكانة الأسرة، ولكن كان إلى جانب تلك الغالبية فئة أقل عدداً استطاعت أن تنتزع لنفسها اعتراف وتقدير المجتمع من خلال انجازات فردية، أولئك ممكن نسميهم العصاميين أو نحو ذلك . أي الذين حاولوا أوضاعاً ومراتب اجتماعية لم تكن "تؤهلهم" لها في الأصل ظروفهم الأسرية أو البيئات التي ولدوا فيها . والعكس يمكن أن نقوله أيضاً، ففي بعض المجتمعات الصناعية الحديثة (الرأسمالية والاشتراكية على السواء)، حيث تسود المكانة المكتسبة، عدد من الأفراد الذين يتحدد وضعهم الاجتماعي من خلال انتمائهم الأسري، وليس من خلال انجازهم الشخصي .
- التطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية والثقافية التي أدت في النهاية إلى تحرر شخصية الفرد إلى حد كبير من قيود المجتمع بمفهومه العلماني الحديث إلا بعد أن تخلص الفرد من قيود الانتماء الأسري أو قيود النوع ... الخ . (بالمفهوم الذي حددناه هنا) . وكان الوجه الآخر لهذا التطور أن تقلصت سيطرة الأسرة، وبرزت سيطرة الدولة على حياة أبناء المجتمع باعتبارها المنظمة الأساسية التي تنتظم حولها كافة الأنشطة الاجتماعية . وكان من آثار ذلك أن احتكرت الدولة لنفسها أن أغلب الدول الإسلامية ما تزال تنظم شئون الأسرة والزواج وفق الشريعة الإسلامية (لرعاياها المسلمين طبعا) ولم تتخذ تلك التشريعات طابعاً علمانياً فيها.
- ومن هنا يمكن القول بأن الطابع الخاص للأسرة النووية في أي مجتمع يتحدد من خلال النظم الأخرى السائدة فيه، وعكس ذلك غير صحيح.كذلك يمكن القول أن التغير الإجتماعي يطرأ أولاً على النظم الاجتماعية الأخرى، وما تلبث الأسرة أن تتغير كاستجابة لذلك.
- ويذهب بوتومور إلى أن وجهة النظر هذه لا تقتصر على الأسرة النووية وحدها، ولكنها تنسحب بنفس الشكل على كل الجماعات الأولية في المجتمع التي تساهم بدور واضح في تنشئة الفرد. وذلك على خلاف ما ذهب إليه تشارلز كولي في تعريفه للجماعة الأولية. فهو يصف جماعات الأسرة والجوار وغيرها في تكوين طبيعة الفرد الاجتماعية ومثالياته..، وكذلك من حيث أنها لا تتغير بنفس درجة العلاقات الأخرى، ولكنها تمثل مصدراً دائماً نسبياً تنبع عنه هذه العلاقات ... وهي مصدر الحياة لا بالنسبة للفرد فحسب ، بل وللنظم الاجتماعية أيضاً " والواقع أن دراسة الأسرة النووية تكشف عن زيف القضية التي ذهب إليها كولي . فالأسرة هي الوعاء الوحيد لتنشئة الأطفال (فيما عدا استثناءات قليلة لا يعتد بها، وسنعود إلى الإشارة إليها فيما بعد) .
- ومن هذا الفصل نخلص إلى أن المجتمعات الإنسانية – على اختلافها وتنوعها – توجد فيها أنماط مختلفة من الأسرة . فالأسرة النووية باتت هي النمط السائد في العالم الصناعي (الشرقي والغربي على السواء): على حين أن بلاد العالم الثالث سواء في آسيا أو افريقيا أو أمريكا اللاتينية (ولكن بشكل جزئي) ما تزال عليها أنواع من الأسرة الممتدة.ومازال الانتساب إلى الأم موجوداً – ولو بشكل نادر- في كل بقاع العالم، بل أنه موجود في اليوم في قلب الولايات المتحدة . كما تتعد وتتنوع أنماط الأسرة في الدول الصناعية وتتعايش بعضها مع بعض ، حيث رأينا أن الظروف الاجتماعية المعاصرة في تلك البلاد قد تقود –تلقائياً - إلى تكوين أشكال مستحدثة من الأسر الممتدة.

أولا : أنواع الأسرة النووية :

- مع اعترافنا التام بعمومية الأسرة النووية كمؤسسة اجتماعية (في كل المجتمعات تقريباً) ، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا النمط الأسري ظل على حال واحد ولم يتعرض لتغيرات داخلية على امتداد التاريخ الإنساني وعلى إتساع رقعة المعمورة. إذ من البديهي أن هذا النموذج قد مر بمراحل وأطوار عديدة وشهد تحولات كثيرة سواء في العمليات المؤدية إليه (كالزواج وشغائره) أو نطاق ونوعية الوظائف التي يؤديها ، أو حجم الأفراد الذين يشملهم .. إلخ . ولعل أبرز مظاهر التغير التي تمر بها الأسرة النووية في المجتمع المعاصر سيطرة الطابع الفردي على كل عملياتها وفي كل وظائفها بشكل يفوق ما كان معروفاً في عصر مضى وأهم ميدان ظهر فيه هذا الطابع الفردي هو ميدان العلاقة بين الزوجين في الأسرة النووية.
- ويدل اسم الأسرة الزواجية هذا على أن الزوجين هما مركز الأسرة النووية المعاصرة. ولكن الدلالة الأهم لهذه التسمية أنهما طرفي العلاقة الدائمين في تلك الأسرة ، فالعلاقة بينهما تسبق علاقتهما بأطفالهما ، ثم هي تستمر بعد خروج أولئك الأطفال (بعد أن يكبروا) من الأسرة النووية وتكوين أسرة نووية خاصة بهم .

ثانيا : الأسرة والزواج :

- من الواضح أن السيطرة المتزايدة للطابع الفردي على الثقافة الإنسانية الحديثة قد أدت إلى ظهور مشكلة من نوع خاص لم تعرفها من قبل المجتمعات القديمة والتقليدية ، وأعني مشكلة وجود نوع من التقابل أو التميز بين الزواج والأسرة فالزواج بالنسبة لنا هو في جوهره عبارة عن علاقة شخصية جداً بين فردين مستقلين لكل منهما فرديته المتميزة ، هما الرجل والمرأة (الزوج والزوجة) أما الأسرة فهي عبارة عن جماعة اجتماعية تضم في جميع الأحوال تقريباً أشخاصاً آخرين عدا الزوج والزوجة ، ولذلك فالواجب ألا نطلق على الزوجين اللذين لم ينجبا أطفالاً اسم أسرة . ولو أننا ندرك أن مجرد إبرام عقد الزواج بين الرجل والمرأة يفتح أمامها الطريق لتكوين الأسرة بكل ما يترتب على الزواج من نتائج (الأطفال) وعلاقات المصاهرة ... إلخ) . حقيقة أنهما لم يستفيدا من كل الإمكانيات التي أتاحتها لهما علاقة الزواج ، ولكن ذلك لا ينفي إطلاقاً وجود تلك الإمكانيات .
- وهناك عدة عوامل واعتبارات تفرض علينا أن نعالج دائما موضوع الزواج مستقلا عن موضوع الأسرة ، ذلك أن عمليات الاختيار (اختيار الزوجين)
- واتخاذ القرارات الخاصة بعدد ونوعية الأقارب الذين ستقيم معهم الأسرة الجديدة علاقات ، وكذلك القرارت الخاصة بعدد الأطفال الذين ستنجبهم الأسرة ومواعيد ولادتهم .. إلخ . إن الغالبية العظمى من دارسي الاجتماع العائلي مازالوا يتجاهلون هذه النقطة تجاهلاً تاماً ، أحياناً عن وعي وغالباً عن دون قصد) على أساس أنهم يعتبرون ((ثمار)) الزواج أمراً بديهيا سوف يتبع تلقائياً إبرام عقد الزواج ولكن الحقيقة أن تحرر الزواج من الأسرة قد أدى إلى بعض النتائج الحتمية ، نذكر منها أولاً : تحول الزواج إلى مسألة شخصية خاصة بالفرد الذي سيدخل طرفاً منها ، ثانياً : بروز عمليات الاختيار واتخاذ القرارات ، وهي العمليات التي أصبحت تتم بإرادة الفرد .

ثالثا : الزواج تحت وصاية الأسرة والجماعات القرابية:

- إذا قلنا أن مكانة الفرد في الثقافات القديمة والتقليدية كانت تتحدد في ضوء إنتمائه العائلي (أي أنها كانت مكانة موروثة) ، فمعني ذلك أن الأسرة أو الجماعة القرابية التي ينتمي إليها الفرد هي التي ترسم الزيجات لأفرادها وهي التي تحدد – إلى مدى بعيد – طبيعة العلاقة بين زوجين من أعضائها . بمعنى آخر أن الأسرة كانت فوق الزواج .

رابعا : الاختيار – الزواجي بين تحطم الأسرة والإرادة الذاتية للفرد :

- علينا ونحن ندرس الآن نظام الزواج أن نأخذ في اعتبارنا حقيقة أساسية مترتبة على سيطرة الطابع الفردي على المجتمع الحديث ، هي أن رابطة الزواج اليوم أصبحت تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة وليست تلك الظاهرة مجرد عادة مستحدثة ، أو إحياء لتقليد قديم ، ولكنها وضع قد استقر في التشريعات الحديثة من خلال مفهوم ((الزواج بالرضا)).
- أما بالنسبة لديننا الإسلامي الحنيف فإنه يشترط لصحة زواج الفتاة التحقق من رضاها . ففي الحديث الشريف لا تنكح الثيب حتى تستآمر ولا البكر حتى تستأذن ، وإذنها صحتها . ولهذا كان لها حق رؤية خطيبها. كما أن له حق رؤيتها قبل الخطبة وعلى خاطبها أن يصارحها بكل شيء عنه ويصدقها القول . فلا يخفي ما تكرهه النساء عادة من الرجال ويورد الشيخ عبد المتعال الجبري صاحب كتاب (المرأة في التصور الاسلامي)حديثاً عن الرسول (رواه الذيلمي في مسند الفردوس عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال : إذا خضب أحدكم المرأة وهو يخضب السواد فليعلمها أنه يخضب (أي يصبغ شعره) .
- فالإسلام يكفل للفتاة تحقيق إرادتها وضمان الحصول على رضائها قبل الدخول في علاقة الزواج . وقد أعطى المجتمع الإسلامي الأول القدوة الحسنة للأجيال القادمة من المسلمين في النهي عن جعل الزواج وسيلة لتحقيق صفقات اقتصادية أو اجتماعية على حسب طرفي العلاقة الزوجية الجديدة أو أحدهما . فقد أخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها أن فتاة قالت للرسول صلى الله عليه وسلم إن أبي زوجني ابن اخيه ليرفع بي خسيسته وأنا كارهه . فأرسل النبي إلى أبيها فجاء ، فجعل الأمر إليها فقالت يارسول الله (إني قد أجزت ما صنع أبي ، ولكني أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء) أي ليس للأب أن يفرض على ابنته من يشاء.
- أما إذا أجلنا النظر في القوانين الوضيعة في أغلب دول العالم ، فنجد أنها تكفل بالقطع موافقة الطرفين على عقد الزواج كشرط لصحة هذا الرباط . ولكن الملاحظة أن حركة التطور الاجتماعي التلقائية قد عملت قبل ذلك على التقليل من دور الأب ومن دور الأسرة بصفة عامة في ترتيب عملة الزواج (دون إرادة الطرفين) ، وجاءت بعد ذلك التشريعات لتكريس هذا الوضع القائم وتقننه . ومن هنا أصبح بوسعنا أن نقول الآن أن " الزواج بالرضا " هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث (ويتوقف انتشاره بالطبع على مدى التخفف من سلطة التقاليد وعلى مدى تقدم المجتمع في تحقيق نمو الشخصية الفردية لكل عضو من أعضائه) .
- لذلك فإن الرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما تأسيس علاقة زواجية. وكان من النتائج الثانوية لهذا الوضع العام أن أصبحت عاطفة الحب شرطاً أساسياً من شروط قيام علاقة زواجية ، فيفترض أن كل قرين يشعر بميل نحو الطرف الآخر ، أن يكون هذا الميل من القوة بحيث أنه يجعله أساساً لإقامة رابطة زواج .

خامسا : الصراع بين المثل الأعلي والواقع :

- يمثل مفهوم الزواج الجديد كما عرضناه نموذجا مثالياً ، ليس فقط بمفهوم ماكس فيبر للنموذج ، وإنما كذلك أيضا مثلاً أعلى يسعى الشباب إلى احتذائه . بل إنه تحول في بعض الأحيان إلي موقف أيديولوجي (أو قضية مبدأ كما يقال)، بحيث أن التمسك به يمثل تعبيراً عن موقف عام في الحياة ومن المجتمع ، فيكون النجاح في وضعه موضع التنفيذ انتصاراً لهذا الموقف ، والعكس بالعكس .
- ويتضح جوهر هذا الفهم في أننا نرى الوالدين يقران تماماً بحق أبنائهما في حرية اختيار شريك حياتهم . أما في الواقع الفعلي فإنهم يعملون على التدخل في عملية اختيار أبنائهم لرفيق المستقبل بكل صورة ممكنة ، بدءاً من محاولات الإقناع بالكلام ، وتدخل الخالات والعمات وغيرهم من الأقارب ، وانتهاء بالضغط بالتلويح بالمساعدة (في حالة الاقتران بشخص معين) أو التلويح بحجبها في حالة عدم الاقتران به ، أو في حالة الاقتران بشخص معين لا ترغبه الأسرة) .
- ولا شك أن نقطة التقاء هذا المثل الأعلى مع الواقع أو افتراقه عنه قضية أخرى تماماً ، وتحتاج لبحث مستقل .

بعض النتائج المترتبة على ذلك ::

- لقد ترتب على ذلك المفهوم الجديد للزواج أن تغيرت كثير من الاتجاهات والمواقف المتصلة بالحب والجنس والأسرة والزواج .وكان هذا التغير حاسماً بعيد المدى في بعض الأحيان ، ربما بسبب مساهمة عوامل أخرى وافدة من مجالات اجتماعية أخرى . كان يقترن هذا التغير بثورة تعليمية واسعة النطاق ، أو حركة ازدهار اقتصادي قوي أو رخاء شديد بسبب اكتشاف موارد ثروات جديدة مؤثرة ، أو تغير جذري في النظام السياسي ... إلخ . ولابد عند تحليل الموقف في مجتمع معين في فترة بعينها أن نأخذ كل تلك المتغيرات في الاعتبار.
- والملاحظة الجديرة بالاعتبار في هذا الصدد أن أفكار الناس عن الحب والزواج أسرع تغيراً بكثير من نظام الأسرة نفسه (على الأقل لأن الأول يمس فرداً واحداً ، ولكن الثاني يمس أسرة فلابد من مراعاة مصالح كل أفرادها والتوثيق بينها) . فعلى حين نجد أن تلك الآراء المتصلة بالحب والزواج تتخذ في تغيرها شكل الموضات ، نجد أن الأسرة أبطأ تغيراً من ذلك بكثير ومن الممكن أن نرتب على ذلك القول بأن الحب والزواج والأسرة تتغير على نحو مستقل عن بعضها البعض إلى حد كبير ، أي أن لكل منها دوافعه ومداه ونتائجه في التغير .
- وقد رأينا كيف أن تدخل الأبعاد الأيدلوجية (الفكرية بالمعنى الواسع) في النظر إلى الزواج كانت أكثر وضوحاً في هذا الميدان مما سواه . وكيف أنها لم تنفذ بنفس السهولة إلى تصور الناس عن الأسرة ، لأن الثبات النسبي لنظام الأسرة كفيل بخلق العديد من العقبات في وجهها.
- والحقيقة أننا يجب أن نتناول كلا البعدين بشكل مستقل أحدهما عن الآخر ، لنكون قادرين على إدراك ظروف تغير كل منهما .ذلك أن بعض الأشكال المستقرة نسبياً من الأسرة يمكن أن تسمح بوجود أفكار واتجاهات مختلفة إزاء الزواج . من هذا مثلا : إمكانية فسخ أو عدم فسخ الرابطة الزوجية ومبررات وظروف ذلك ، السماح بإقامة علاقات جنسية قبل الزواج أو حظر ذلك كلياً أو جزئياً ... إلخ

أولا : دورة حياة الأسرة

- لا شك أن سيطرة الطابع الفردي العام على الحياة الاجتماعية المعاصرة قد أحدث تغيرات أساسية في دورة حياة الأسرة النووية التي نتحدث عنها . وتبدو تلك التغيرات بشكل أوضح عندما نأخذ في الاعتبار انخفاض سن الزواج في أيامنا هذه ولنأخذ في اعتبارنا – على سبيل المثال – متوسط سن الزواج في الولايات المتحدة اليوم ، وهو ٢٣ سنه بالنسبة للشاب ، و٢٠ سنه بالنسبة للفتاة ، ونفترض بعد هذا أن أبناء هذين الزوجين سوف يتزوجان في نفس العمر تقريباً . معني هذا أن دورة حياة الأسرة الكاملة سوف تستمر ٢٥ سنه على الأكثر .

ثانيا : مراحل دورة حياة الأسرة

- الملاحظ أن مفهوم دورة حياة الأسرة Family Cycle قد إزداد أهمية في الكتابات الحديثة عن الأسرة . ولا عجب في ذلك لأنه أمكن من خلال هذا المفهوم أن ندرك أن معنى أو مضمون " الأسرة " يختلف من حالة لأخرى حسب نوع المرحلة الزمنية التي تعيشها تلك الأسرة . ولاشك أن هذا الفهم الجديد للأسرة يطرح علينا طائفة جديدة من المشكلات ، نذكر منها :
  أ- الزوجان الشابان بدون أطفال.
  ب- الزوجان مع أطفالهما في سن ما قبل الدراسة.
  ت- الزوجان مع أطفال في مرحلة المراهقة المبكرة .
  ث- الزوجان مع أطفال في مرحلة المراهقة .
  ج- دخول الأسرة في مرحلة ما بعد الوالدية ، حيث يبقى الأولاد الكبار في البيت ، أو يكونوا قد غادروه بالفعل . ومن ثم يعود الزوجان وحيدين كما كانا في البداية.
  ح- الزوجان يعيشان وحيدين إلى أن تحين وفاة أحد الزوجين.
  خ- وعند وفاة أحد الزوجين تطرأ حالة جديدة يمكن مواجهتها باحتمالات عديدة : أما معيشة الطرف الباقي على قيد الحياة وحيداً إلى أن يموت ، أو أن يتزوج من جديد أو ينتقل للإقامة مع أحد أولاده الكبار (أو ينتقل بين بيوت أولاده يقضي في كل بيت منها فترة معينة) ، أو أن ينتقل للإقامة في أحد بيوت رعاية المسنين (على نحو ما هو شائع في المجتمعات الغربية المعاصرة) . وهناك أساليب لتحديد مراحل دورة حياة الأسرة عرضنا عدة نماذج منها في الجدول رقم (٤).
  د- ولاشك أن كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة تؤثر على حياة تلك الأسرة من نواح متعددة. وملاحظاتنا هنا مأخوذة عن دراسات الأسرة الغربية ، حيث نجد على سبيل المثال أن مرحلة حياة الأسرة تحدد مكان سكني تلك الأسرة ، إذ نرى أن الأسرة الجديدة ذات الأطفال تفضل في العادة السكني على أطراف المدن ، على حين أن الأزواج الشبان بلا أطفال يفضلون في العادة السكن في قلب المدينة.

- كذلك نلاحظ أن دورة حياة الأسرة لا تتغير حسب سن الزواج فحسب (فتطول إذا تأخر سن الزواج ، وتقصر إذا إنخفض سن الزواج) ولكنها تتحدد كذلك حسبعدد الأطفال (فتقصر في حالة الأطفال الكثيرين ، وتطول في حالة عدد الأطفال القليل) ، وحسب معدل تتابع إنجاب الأطفال (فتطول إذا طالت الفترات بين كل طفل وآخر ، وتقصر إذا أنجب الأطفال الواحد بعد الآخر مباشرة أو بفاصل قصير) .

- والوضع السائد في الأسرة المتوسطة الأوربية أن دورة حياة الأسرة المادية تطول بسبب تأخر سن الزواج ، وتباعد الفاصل الزمني بين كل طفل وآخر .كما دلت الشواهد في الولايات المتحدة على أن دورة حياة الأسرة تقصر في حالة إنجاب أطفال كثيرين ، وتطول في حالة إنجاب عدد قليل من الأطفال . كما اتضح هناك أن تقارب الفواصل الزمنية بين إنجاب كل طفل وآخر يقصر من دورة حياة الأسرة الأمريكية . ولكن النتيجة العامة التي نخرج بها من ملاحظة تلك الحقائق أن حالة الأسرة لا تستمر واحدة أمد الحياة ، ولكنها تتغير حسب مراحل دورة حياة الأسرة.

ثالثا : تراجع سلطة الوالدين:

- ويرتبط بالسمة السابقة أوثق الارتباط حقيقة أخرى بارزة هي أن سلطة الأب (أو الوالدين) لم يعد لها وجود إلا في الفترة التي يكون فيها الأطفال قصراً (دون سن البلوغ) . بل إننا نلاحظ علاوة على ذلك أن سن البلوغ الفعلي وليس القانوني) آخذ في الانخفاض المستمر في كثير من بلاد العالم .
- بدءا من الدول المتقدمة . كما نجد أنه من الممكن في أحوال كثيرة أن يتحقق للطفل الاستقلال الفعلي قبل الوصول إلى سن البلوغ القانوني . كما أن عملية التبعية للأبوين آخذه في التقلص من الناحية النفسية البحتة ، كلما اقترب الأولاد من سن البلوغ .

رابعا : امتيازات الأطفال :

- يترتب على هذا الفهم الجديد لدورة حياة الأسرة أن امتيازات الأطفال أخذت تتزايد يوماً بعد يوم داخل بيئة الأسرة نفسياً . فعلى الرغم من أن الأطفال القصر مازالوا - من الناحية القانونية - يخضعون لسلطة الأب (أو لسلطة الوالدين) ، إلا أنه أصبح بإمكان أولئك الأطفال اكتساب امتيازات جديدة متزايدة باستمرار .من هذا مثلاً أنه أصبح بوسع الأطفال تكوين ثروة خاصة بهم . ولو أن القوانين الوضعية تلزم الوالدين في هذه الحالة بإدارة ثروة أبنائهم القصر، بل وتسمح لهم بالانتفاع بها حتى بلوغ أولئك القصر السن القانوني. ونعرض في السطور القادمة أهم خصائص احتياجات الاطفال

أولا : خصائص احتياجات الاطفال :

- ✓ احتياجات الطفل هي افتقار الطفل الى جانب جسمي او عقلي او نفسي او اجتماعي .
- ✓ تتدرج حاجات الطفل حسب اهميتها حيث تعلو الحاجات الفسيولوجية والحاجة للأمن عن الحاجات الاجتماعية.
- ✓ تتسم تلك الحاجات بصفة النسبية الزمنية و المكانية والفردية تبعا لدرجاتها.
- ✓ تتميز حاجات الاطفال بالتعدد و التنوع تبعا للمرحلة العمرية.
- ✓ تتنوع وسائل اشباع كل حاجة من حاجات الطفل حيث ان عملية الاشباع تتوقف على متغيرات ذاتية ترجع للطفل نفسه او اخرى راجعة للبيئة
- ✓ تختلف تلك الاحتياجات من حيث اهميتها و أولويتها حسب مراحل سن الطفل.

تصنيف احتياجات الأطفال :

وردت عدة محاولات لتصنيف احتياجات الاطفال نعرضها منها ما يلى

التصنيف الأول : وفقا للاحتياجات العامة لمراحل نمو الطفل و تنقسم الى :

١. حاجات مرتبطة بمرحلة ما قبل الميلاد.
٢. حاجات مرتبطة بمرحلة المهد.

٣. حاجات مرتبطة بمرحلة الطفولة المبكرة.
٤. حاجات مرتبطة بمرحلة الطفولة الوسطى و المتأخرة.
٥. حاجات مرتبطة بمرحلة الطفولة المبكرة.
٦. حاجات مرتبطة بمرحلة الطفولة الوسطى و المتأخرة.

التصنيف الثاني : وفقا لطبيعة حاجات الطفولة و تنقسم الى :

١. الحاجات المادية.
٢. الحاجات غير المادية (المعنوية)

التصنيف الثالث : وفقا لاحتياجات النمو ومتطلباته و تنقسم الى :

١. حاجات بيولوجية و مادية.
٢. حاجات عقلية معرفية و تعليمية.
٣. حاجات نفسية انفعالية.
٤. حاجات النمو الاجتماعي.
٥. حاجات شرعية تشريعية.

التصنيف الرابع :وفقا لجوانب شخصية الطفل و تنقسم الى :

الحاجات الجسمية ومن اهمها :

١. المسكن الصحي.
٢. المأكل و الغذاء.
٣. الحاجة للرعاية الصحية.
٤. الحاجة الى الملبس.
٥. الحاجة الى النوم والراحة.

الحاجات العاطفية و النفسية و تتمثل فيما يلي :

١. الحاجة للحب.
٢. الامن و الامان و الاطمئنان.
٣. الحاجة للتقدير الاعتبار.
٤. اشباع حاجة الطفل لان يكون محل الاهتمام والانتباه.
٥. الحاجة الى الحرية و التعبير عن انفسهم.

الحاجات العقلية و هي :

١. الحاجة الى البحث و الاستطلاع.
٢. الحاجة الى تنمية المهارات العقلية.
٣. الحاجة الى اكتساب المهارة اللغوية.
٤. الحاجة الى التحصيل و النجاح.

الحاجات الاجتماعية و من اهمها :

١. الحاجة للتنشئة الاجتماعية السليمة و الرعاية الوالدية الاسرية .
٢. الحاجة للتهيئة الاجتماعية و الاندماج كعضو بالمجتمع.
٣. الحاجة الى التوجه السليم و القيادة الصحيحة.
٤. الحاجة الى تعلم المعايير السلوكية

خامسا : سيطرة الطابع الذاتي على العلاقات داخل الأسرة:

- يمكن القول بصفة عامة بأن العلاقات الموضوعية ، بل إن كل العلاقات التي يمكن صياغتها في صورة رسمية ، داخل الأسرة الحديثة آخذه في التراجع . ونلاحظ بادئ ذي بدء دخول تعديلات ملحوظة على سلطة الأب على الزوجة وعلى الأولاد ، حيث أنها تسير في اتجاه التخفيف الواضح .
- ويشير رينيه كونيج في هذا الصدد إلى اتجاه بعض القوانين الوضعية في كثير من البلاد إلى الكلام عن " سلطة الوالدين " لا عن " سلطة الأب ".
- كذلك نلاحظ أن الأطفال لا يخضعون اليوم لسلطة الأب أو سلطة الوالدين من خلال قوة الجماعة الأسرية ، وإنما هم يخضعون لتلك السلطة بسبب كونهم قصراً ، أي بسبب عجزهم المؤقت عن الاستقلال والإعتماد على أنفسهم .
- وفي مقابل هذا تزداد العلاقات الشخصية والذاتية داخل الأسرة أهمية واتضاحاً ، بحيث تتفوق في أهميتها على العلاقات الموضوعية أو الرسمية . ومن شأن هذا التطور أن يضيق نطاق تلك العلاقات الموضوعية ذات الصياغة أو التحديد القانوني ، ويوسع مجال العلاقات الحميمة التي تعتمد على التقرير الذاتي والذوق والحكم الشخصي .
- وهناك اعتبارات من طبيعة مختلفة هي المسئولة عن هذا التطور الجديد . فنلاحظ في البداية أن تحول طابع العلاقات داخل الأسرة هو صدى لسيطرة الطابع الفردي على الحياة الاجتماعية ونمو الشخصية الفردية . كما يرجع هذا التطور إلى الاكتشاف الهام الذي أبرز لنا بوضوح أنه من الصعب في ظل ظروف الحياة الحديثة إخضاع تلك العلاقات الأسرية للتنظيم والتحديد.

سادسا : العلاقة بين الزوجين :

- الملاحظ في الوقت الذي ضعفت فيه العلاقات بين الوالدين وأبنائهما وأصبحت ذات طابع ذاتي وشخصي واضح ، إزدادت فيه قوة العلاقة بين الزوجين ، فإزداد اقترابهما وتركزت علاقتهما وطالت مدة حياتهما التي يقضيانها مع بعضهما . وذلك بالطبع بإفتراض سيطرة الزواج الواحدي ، واستمرار العلاقة الزوجية مدى الحياة ، أما الأسرة التي ينهي فيها الطلاق الحياة الزوجية فهذه لا تعنينا في حديثنا هنا .
- ويشير بعض المؤلفين إلى شواهد واضحة تؤكد هذه الظاهرة الجديدة حيث نجد أغلب التشريعات الحديثة في أكثر البلاد الغربية الصناعية تضع قانون الزواج أسبق من قانون الأسرة . ولا يرجع ذلك فقط إلى أن الأسرة تبدأ حتماً بالزواج ، ولكنه يرجع كذلك إلى أن الزوجين في الأسرة الحديثة قد أصبحا يحتلان أهمية كبرى من الناحية البنائية..
- وهكذا أصبح الزواج كما أصبح الزوجان يمثلان البؤرة الأساسية لهذا النمط الجديد الذي عرفناه عن الأسرة الحديثة .والذي يتميز بتمتع الأطفال منذ سن مبكر نسبياً بقدر من الإستقلال والتباعد عن الوالدين .
- وحتي بعد بلوغ أولئك الأولاد السن القانونية أو اكتمال تأهيلهم للحياة العملية فإنهم يتركون بيت الأسرة ، ويبقى الزوجان وحدهما من جديد ، ومن ذلك يتضح أن الزوجان ليسا هما البؤرة الأساسية للأسرة فحسب ، ولكنهما كذلك الوحدة الوحيدة المستمرة باستمرار الأسرة . منذ عقد الزواج وحتي الموت .

أولا : اشكالية تقلص وظائف الأسرة:

- تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية ، وهي كلها وظائف اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلاً وتفاعلاً مع أبنية المجتمع ويقسم البعض هذه الوظائف إلى مجموعتين متميزتين ، الأولى هي الوظائف الفيزيقية (أو المادية) وهي على سبيل المثال :التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية ، ووظيفة الحماية ... إلخ . والمجموعة الثانية هي الوظائف الثقافية والعاطفية والاجتماعية ، مثل : تكوين الفرد عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو من أعضاء الاسرة .
- وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة في النظام القائم على الاقتصاد الريفي ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة الاجتماعية .وأصبح هناك من الآن فصاعداً أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلاً من الأسرة ، أو بالتعاون معها .
- أما وظيفة الحماية (كالدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية ، والوظيفة الوقائية والصحية) والتي تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة ، فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ، ويتيسر للجميع الإستفادة من التقدم العلمي وخاصة في المجال الصحي . وحتى في مجال العناية التي تتم في المنزل ، فإن الدولة تتدخل لكي تشجعها وتيسرها ، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية ، فتتحمل الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية الصحية . ويحل تضامن الأمة – لصالح الأسرة – محل التضامن القرابي الذي كان موجوداً في الماضي ، وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومي بشكل واضح ومؤثر . وإن انخفاض معدلات الوفيات وزيادة متوسط العمر ، وتحسين مقاييس النمو الفيزيقي (الوزن وطول القامة)إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعاً .
- وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك ،حتى إن المنتجات الخام في البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها في المنزل إلى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مطرد. ونلمس بوضوح أن الاتجاه العام لتطور عمليات تجهيز وإعداد المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية يسير نحو جعل تلك المنتجات جاهز للإستهلاك مباشرة . يتحدد شكل المنتجات المعروضة للإستهلاك عن طريق دراسات السوق وعن طريق البحوث الاجتماعية التي تحاول تحقيق الإستجابة لرغبات الجمهور . ومن هذه الزاوية يمكن القول بوضوح بأن تأثير الأسرة على توجيه الصناعة أصبح تأثيراً كبيراً .
- أما الوظيفة التي تحتكرها الأسرة دون أي مؤسسة أو نظام آخر فهي وظيفة الإنجاب ، بالنسبة الغالبة من المواليد يولدون داخل أسر، ولا تزيد نسبة المواليد خارج نطاق الأسرة (أي من علاقات جنسية غير مشروعة) عن ٦%في المتوسط في المجتمعات الفردية ، ولكنها تقل عن ذلك كثيراً في المجتمعات التقليدية .
- وقد أصبحت وظيفة التعليم هي الأخرى وظيفة تمارسها الدولة فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع . وهي تنشيء المباني المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم ، وتقدم المنهج والمكافآت الدراسية لكي تخفف من آثار عدم المساواة في الدخول . تكافؤ الفرص في التعليم على قدر الإمكان . ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقي بعبئها كاملاً على الدولة في هذه الوظيفة فقد إتضح من الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية . سواء في وضع البرامج والمناهج وفي التوجيه أو في علاج المشكلا ت النفسية.
- ومن هنا تتضح الأمية المتزايدة لجمعيات الآباء التي تقوم في المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

- ويشير التراث العلمي في الاجتماع العائلي إلى تلك الظاهرة باسم " تقلص وظائف الأسرة " . وواضح من ظاهرة التسمية أن المؤلفين الكلاسيكيين الذين سجلوا هذهالظاهرة قد اتخذوا منها موقفاً سلبياً ، أو على الأقل اعتبروا فيها تهديداً يمثل خطورة على مكانة الأسرة وعلى مستقبلها إذ أننا يمكن أن نجد من يخلط بسهولة بين " تقلص الوظائف " وتقلص الأسرة" ومن هنا نطرح على أنفسنا نفس السؤال :- هل يمكن القول بأن تقلص وظائف الأسرة في المجتمع المعاصر يمكن أن يؤدي إلى نوع من التفكك الأسرة .

تقلص الوظائف والإنتاجية الإقتصادية :

- وتلك حقيقة مؤكدة لا يستطيع أن ينكرها أحد أو يشك فيها . وتسمي تلك الظاهرة بالتطفل الأسري Family Parasitism ، حيث يستغل الأعضاء الكسالى والعاجزون في الأسرة التضامن الأسري لتحقيق مصلحتهم والحفاظ على مكانتهم على حساب بقية الأعضاء النشيطين .. فتحدث في نهاية الأمر حالة من التساوي لا تفرق بين العضو النشيط والعضو الخامل من حيث عائد الجهد أو تقدير هذا الجهد . ولا شك أن ظاهرة " التطفل الأسري " تعد في كتابات علم اجتماع التنمية من أخطر العوامل التي تعوق جهود التنمية في العالم الثالث .

تقلص الوظائف : ما له وما عليه :

- لعله قد اتضح من كل الدراسات التقليدية والحديثة للأسرة أن المؤسسات المتخصصة الحديثة تستطيع أداء كل (أو على الأقل أغلب) الوظائف التي كانت تؤديها الأسرة في الماضي بنفس الكفاءة ، إن لم يكن بشكل أكفأ ومن هنا يصبح من المنطقي أن نتسائل هل بعد ذلك يمكن أن نعتبر تخلي الأسرة الحديثة عن بعض وظائفها تدهوراً للأسرة ؟
- لاشك أن هذه النتيجة الواضحة تؤكد لنا أن هذه الظاهرة لا يمكن أن تعد تقلصاً حقيقاً للأسرة ولا تدهوراً لمكانتها . خاصة إذا أضفنا إلى هذا بروز الوظيفة الحقيقة للأسرة وإتضاحها أكثر مع الوقت ، وأعني وظيفة بناء الشخصية الاجتماعية للفرد وتغذيته بالأحاسيس والمشاعر التي تكفل له مغالبة التوترات ومواجهة الأزمات . ولا توجد أي مؤسسة اجتماعية أخرى يمكن أن تؤدي هذه الوظيفة بمثل هذه الكفاءة أو حتى بكفاءة قريبة منها .
- وهكذا يتحتم علينا أن نقيم هذه الظاهرة تقييماً جديداً في ضوء هذه الاعتبارات والمفاهيم الحديثة . يضاف إلى هذا بعد آخر وهو أن كل التغيرات والتعديلات التي طرأت على ظروف الأسرة الممتدة لا تصدق إلا على الفئات العليا المتميزة سياسياً وإقتصادياً ، فهي أساسا التي كانت تعرف هذا النظام . أما الطبقات الدنيا فهي في الغالب الأعم لم تعرف منذ الأزل سوى نظام الأسرة النووية . ومن الطبيعي أنه إذا كانت تلك الأسرة النووية الضعيفة لاتملك شيئاً ، فإنها لا يمكن بالتالي أن تفقد شيئاً ، وهي لهذا كانت بعيدة عن تيارات التغير العنيف . ولذلك فإن تقلص الوظائف لم يصب في الحقيقة سوى الأسر الكبيرة ، ومن هذا لا يمكن أن نعتبره قانوناً علماً أبداً .

ثانيا: الميلاد الثاني :

- أن الوظيفة الحقيقية للأسرة تتمثل في بناء و تكوين الشخصية الثقافية الاجتماعية للإنسان في إطار جماعة صغيرة تتميز علاوة علي هذا بأن أفرادها تجمع بينهم مشاعر و أحاسيس شديدة الألفة و القوة.
- و لكي نفهم أثر تلك الجماعة حق فهمه يجب علينا أن نرجع إلى تراث الأنثروبولوجيا الثقافية الحديث و إلى المعارف الغزيرة التي كشف عنها هذا العلم الحديث. فهي توضح لنا بكل جلاء أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بعد مولده أكثر من ساعات قليلة دون مساعدة الغير، و ذلك خلاف أغلب الفقريات العليا، التي تولد شبه "جاهزة" أو مستعدة للحياة معتمدة علي نفسها دون مساعدة كبير من زويها.
- و يدلنا ذلك علي أن البقاء البيولوجي للإنسان يخضع في جوهرة للظروف و الإعتبارات الاجتماعية التي تصيغه وتكيفه. وهنا تبدأ الوظيفة الحقيقية لجماعة الأسرة والتي لم يكن هناك أي مؤسسة أو نظام آخر يستطيع أن يحققها ولا حتى بشكل جزئي، خاصة في فجر الإنسانية .

ثالثا : التنشئة الاجتماعية :

تتم عملية تكوين وإعداد الشخصية الإنسانية للحياة في المجتمع علي مرحلتين أساسيتين هما:

١. مرحلة التهيئة أو التنسيق القوي و الاستعدادات البيولوجية و النفسية و غيرها بحيث يصبح الفرد مهيأ لعملية التنشئة الاجتماعية.
٢. عملية التنشئة الاجتماعية ذاتها.

- و من العناصر الأساسية التي تقوم علي تحقيقها مرحلة التهيئة للتنشئة الاجتماعية تنمية القدرات الأساسية ـــ التي تكون في حالة كمون أو قصور عند الولادة ـــ و كذلك بذر البذور الأولي لثقة الانسان في نفسه و تكوين ايقاعات الحياة الأساسية التي يختلف شكلها اختلافا بعيدا من ثقافة لأخري(كالجوع العمل و الاسترخاء و النوم و العطش و الأمن الجسمي و النفسي ...الخ)، و كذلك تدريب الفرد علي النظافة بمفهومها الواسع و تعد العملية الأخيرة من أصعب عمليات التهيئة لما تنطوي عليه من تنظيم.

- و تمثل المرحلة الثانية صلب عملية التنشئة الاجتماعية الحقيقية والتي تعد إيذانا بدخول الفرد عالم العلاقات الاجتماعية المنظمة . و هنا يبدو باقي درجة من الوضوح مدي ضخامة و تنوع تأثير الأسرة علي الفرد. و يمكن أن نلخص هذه العملية بقولنا: أن أعماق طباع الفرد و شخصيته تتكون خلال هذه المرحلة في الفترة من السنة الأولى حتي السنة الرابعة من العمر، و ذلك في نطاق الأسرة الضيق، أي في مجال العلاقات بين الطفل ووالديه واخوته وأقاربه المقربين الذين يشاركون لأسرة معيشتها داخل نفس البيت.
- و قد ساهم فرع علم النفس الاجتماعي المختص بالأسرة في إثراء معلوماتنا عن تطور عملية التنشئة الاجتماعية والمعالم المختلفة لمراحلها وأطوارها المتنوعة.
- كما شارك في إلقاء الضوء علي هذا الموضوع دراسات التحليل النفسي في العقود الأخيرة. و قدمت إضافات غنية الي معلوماتنا عن تطور عملية التنشئة الاجتماعية.

- وتعد التنشئة الاجتماعية عملية نفسية اجتماعية ، مارستها الأسرة والقبيلة منذ نشأتها الأولى، لتنشئ أطفالها على ما نشأت هي عليه، ولتحافظ بذلك على استمرارها وتقاليدها، وخصائصها الاجتماعية المختلفة، ويرجع الاهتمام الحقيقي بدراسة التنشئة الاجتماعية الى أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينات. حيث اهتم الفلاسفة والمفكرين منذ القدم بأساليب التنشئة الاجتماعية للطفل، ففي القرن السادس قبل الميلاد أرجع الفيلسوف الصيني (كونفوشيوس) فساد الحكم الى غياب المواطنة بسبب عجز الاسرة عن تلقين قيم الفضيلة والحب المتبادل والمصلحة العامة لهذا دعا جهاز الدولة الى تحمل تعليم الناشئة من أجل خلق نظام اجتماعي يتأتى معه قيام حكم صالح .
- غيران الاهتمام الحقيقي بدراسة أساليب التنشئة الاجتماعية كان منذ أن قام الفلاسفة أمثال (أفلاطون ، وروسو ، ولوك، وديوي) بدراسة الأطفال على أساس أنهم أداة رئيسة للتغير الاجتماعي واعتبروا عملية التنشئة الاجتماعية للطفل عاملاً مهماً في بناء المجتمع مركزين جل اهتمامهم على خبرات الطفولة الباكرة في جانبها الكمي والنوعي ، وإن عملية التنشئة الاجتماعية تعد وسيلة لحفظ النوع البشري ونقل خصائصه ومعطياته الحضارية والمدنية عبر الأجيال كما أن الأسرة تعد الوحدة الاجتماعية الأولى التي يحتك بها الطفل احتكاكاً مستمراً كما أنها تعد المكان الأول الذي تنمو فيه أساليب التنشئة الاجتماعية التي تشكل (الميلاد الثاني) في حياة الطفل أي تكوينه كشخصية اجتماعية ثقافية ، وهي النبع الأساسي الأول يرتشف منه الطفل رحيق الاستقامة أو الاعوجاج، كما أنها المجال الاجتماعي والثقافي، والمجتمع الإنساني الأول الذي يمارس فيه الطفل أولى علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية، ويكسب عاداته وتقاليده.
- إن الطفل يتعرض في سياق أسرته بحكم مالها من دور مهم في عملية التنشئة الاجتماعية إلى ممارسات وأساليب واتجاهات معينة من قبل الوالدين حيث يمارس مع ألابناء أساليب واتجاهات معينة منها الصريح والضمني والمقصود وغير المقصود في توجيههم وتشكيل سلوكهم.

- ويؤكد بارسونز(parsons) على أن عملية التنشئة الاجتماعية هي عملية مستمرة ولا تقتصر على طور معين من أطوار النمو إلا أنه يؤكد على طور الطفولة الباكرة باعتبارها من أهم سنوات التنشئة في تكوين شخصية الطفل وعقله صفحة بيضاء، وما يكتسبه الطفل في فترة الطفولة الباكرة تعد أكثر العوامل الاجتماعية استقراراً واستمراراً .

- كما يؤكد كل من ميشيل دبابنة، ونبيل محفوظ (١٩٨٤) على أن الطفل يكتسب من خلال عملية التنشئة الاجتماعية من أسرته اللغة والعادات والتقاليد والاتجاهات والقيم السائدة في مجتمعه، والمعاني المرتبطة بأساليب إشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية كما يكتسب القدرة على توقع استجابات الغير نحو سلوكه واتجاهاته.

رابعا : الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة

- الدراسة النفسية الاجتماعية للأسرة في أساسها دراسة نفسية لإحدى الجماعات الصغيرة الهامة وهنا تبدو السمة المميزة لتلك الجماعة الصغيرة في أن الرابطة التي تجمع بين أفرادها ـ علاوة علي صور التفاعل الأخرى ـ عبارة عن رابطة قوية من الحب، وأن بعض أفرادها (وهم الأطفال) قد جاءوا من نسل أفراد آخرين في تلك الجماعة (وهم الوالدان). و لذلك يمكن القول دون مغالاة أن العلاقات الأساسية داخل الأسرة تتم في الحقيقة علي المستوي العاطفي أساسا. فالطفل يكتسب الاحساس بالأمان إزاء نفسه وإزاء العالم وإزاء الآطفال والكبار المحيطين به من خلال إحساسه بالإنتماء المأمون إلي جماعة صغيرة تخلع عليه هذا الإحساس بالأمن في صورته المباشرة.
- ويمكن القول بأن احتياج الطفل إلى الأمن من الضخامة و الشدة بحيث أنه يؤدي إلى خلق نوع من الإحساس السلبي بالملكية. فهم يشعرون أنهم بمثابة ملكية خاصة لبعض الكبار المحيطين بهم ، والذين تربطهم بهم طائفة من العلاقات الخاصة المتميزة في طبيعتها. ويلعب هذا الأمن دورا هاما في التأثير علي استقرار وتوازن نمو الشخصية الفردية. ولكن شرطه الأساسي ــ كما نعلم ــ أن يلقي قبولا من الوالدين.
- و قد اهتم التحليل النفسي اهتماما خاصا بدراسة موضوع ارتباط الأطفال بالأب والأم اللذين يختلف دورهما عن بعضهما اختلافا كاملا.
- فالأب يكون تركيزة الأساسي على الأدوار" العملية"، بينما تركز الآم علي الأدوار "العاطفية". والحقيقة ـ من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي لهذة القضية ــ أن لكل طفل والدان، يمثل كل منهما بالنسبة له نصف المجتمع.
- الأم عند الإناث يميلون إلى التقليل من خطورة دورهم أو تقديره أدنى مما هو جدير به من اهتمام فنراهم يقصدون في أداء هذا الدور ، ولهذا ضاغ ميتشرليش Mitacherlich تعبير (الأب المحتجب The unseen father) .
- و من النتائج المترتبة علي هذا التعليق الشديد من الأطفال بآبائهم أن يحث في بعض الأحيان ما أسماه العالم الألماني الأستاذ رينيه كوينج" المغالاة في الترابط الأسري". وتحدث هذة الظاهرة عندما تتأخر أو ايانا تمنع عملية انفصال الأبناء من الأسرة و خروجهم منها بعد اكتمال نموهم وإنتهاء تأهيلهم للعمل والمعيشة المستقلة. ويمكن أن تؤدي هذه الظاهرة في بعض الأحيان إلى خلق اضطرابات نفسية عنيفة لدي البناء أو بعض أفراد الأسرة.

خامسا : ترتيب الاخوة من حيث المكانة :

- من الواضح أن الجماعة الأسرية لا تنمو إلا من خلال الزوجين للأطفال لذلك يثير موضوع ترتيب ولادة هؤلاء الاطفال و التفاوت بينهم في المكانة عديداً من التساؤلات والقضايا والمشكلات. ومنذ وقت طويل وموضوع مكانة الطفل يمثل موضوعا لأعداد لا تحصي من البحوث.
- و يرتبط هذا الموضوع أول ما يرتبط بدخول الطفل في جماعة الكبار داخل الأسرة. ثم تثور مجموعة أخري من المشكلات عند ولادة أطفال آخرين من نوع مخالف لنوع الأطفال الموجودين فعلا في الأسرة(كان يكون الاطفال االموجودين فعلا كلهم ذكور ثم تولد بنت أو العكس). من هذا مثلا أنه يتحتم علي الطفل الأول أن يشترك مع اخوته الاصغر منه في عاطفة الوالدين، التي كان يستأثر بها وحده في الماضي قبل ميلاد هؤلاء الاخوة.

- و يرجع الفضل إلي عالم النفس التحليلي النمساوي أدلر Adler في الإشارة لأول مرة إلي اختلاف مكانة الأبناء حسب تسلسلهم داخل الاسرة، أي الطفل الأول والطفل الثاني والثالث...الخ فالثالث هو الذي يحول الثاني إلي طفل متوسط. كذلك تختلف مكانة الطفل الأصغر عن موقعه في سلسلة الأبناء، فيأخذ مكانة الطفل الأول أو "الحيلة" في حالة ما إذا ولد بعد فترة زمنية طويلة تفصله عن الأولاد. هنا يستحوذ علي اهتمام الوادين و سائر أفراد الأسرة وعلي الرعاية والدليلي الذي كان يحصل عليه الطفل "البكري". و ذلك لمجرد فاصل زمني كبير بينه و بين ـــ ميلاد أخر طفل. فيكون لدي الوالدين من الوقت والاهتمام و الرغبة في تدليله كما لو كان طفلهم الأول.

- و جوهر تلك المشكلة أن أبناء الأسرة يدخلون في سباق للاستئثار ـــ داخل نطاق الأسرة المحدود ـــ بعاطفة الوالدين. ولا يمكن أن يخلو هذا السباق من ظهور أزمات ومشكلات بين الأبناء فيما بينهم من ناحية، وبينهم وبين الوالدين من ناحية أخري. لأن الاستئثار بعاطفة الوالدين يعني في نهاية الأمر الحصول علي أسباب القوة ومقومات المكانة داخل الأسرة.

- كما يرتبط بهذا الموضوع تقسيم الأبناء من حيث النوع (ذكور اناث) خاصة في المجتمعات العربية التي تخلع علي الابناء الذكور مكانة وأهمية تفوق الإناث، وانعكاسات ذلك الوضع علي علاقات القوة داخل الأسرة، وعلي نظام الميراث...الخ. وتعالج كل تلك المشكلات اليوم تحت عنوان "التكتلات الأسرية Family Constellations" علي نحو ما تشير الدراسات المذكورة في الحاشية الأخيرة، خاصة مؤلفات تومان و برايزر ..